الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 17 تشرين الثاني 2026
العدد 5929 السنة الحادية والعشرون
Mardi 17 Novembre 2026 no 5929 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة



تقرير 2

نقابة المحامين
هل يُقصي مارتينوس السُنّة عن أمانة السر؟

بري: لن نقبل قراراً أممياً يستند إلى اتفاق الإطار

أميركا تحتال مع السلطة: أين القرار 1701؟ 2

العراق
عتبة اقتتال أهليّ 12



احتمال وقوع صدام بين حكومة علي الزيدي و«كتائب حزب الله»، سيكون، إن حصل، الأول من نوعه منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003 (أ ف ب)

المشهد السياسي

الـ1701 حيلة السلطة لتمرير اتفاق الإطار أهمياً؟

بري: لا يهددوني بالعقوبات... ولن نقبل بالحديث عن اتفاق الإطار

ميسم رزق

لم تكن السلطة بحاجة إلى من يشرح لها أن تبنّي طلب تحويل اتفاق الإطار مع العدو الإسرائيلي إلى قرار صادر عن مجلس الأمن سيضعها في مواجهة داخلية يصعب احتواؤها. لكنها سعت إلى إيجاد مخرج، عبر تقديم القرار 1701 بوصفه المدخل السياسي البديل لتدويل الترتيبات التي ينص عليها الاتفاق، فالاتفاق الذي يصعب على السلطة تسويقه باسمه المباشر، في ظل رفض حزب الله وقوى سياسية أخرى ترى أنه لا يصون حقوق لبنان، يمكن تمرير ترتيباته إلى مجلس الأمن من بوابة القرار 1701، الذي يتمسك به رئيس مجلس النواب نبيه بري. من هنا، تكتسب مواقف بري أهمية خاصة، فتمسكه المتكرر بالقرار 1701، والذي نقله الأسبوع الماضي إلى بعبدا عبر مستشاره علي حمدان، وجدت فيه السلطة أرضية سياسية للتوجه إلى مجلس الأمن تحت عنوان تطبيق القرار، فيما يجري العمل على صيغة معدّلة تتيح إدراج ترتيبات اتفاق الإطار في مضمونه، بما يؤدي عملياً إلى تقويضه كمرجعية.

ليست المسألة، إذاً، مجرد تحديث لقرار دولي مضى على صدوره عقدان، أو البحث عن صيغة بديلة لـ«اليونيفل» مع انتهاء ولايتها، بل تتصل بمحاولة تجاوز الاعتراضات التي حالت دون طرح اتفاق الإطار مباشرةً على مجلس الأمن. فبدلاً من أن تطلب السلطة تدويل الاتفاق، كما كان مطروحاً في المقاربة الأميركية الأولى والتي، خلال زيارته بيروت، عن هذا المسار. فقد أعلن أن القرار 1701 يحتاج إلى تعديلات وتحديثات، بالتزامن مع توجه واشنطن إلى إنهاء مهمة «اليونيفل» وعدم تمديد ولايتها، والبحث عن قوة دولية بديلة بتركيبة ومهام مختلفة. لكن اللافت أن والتز لم يحمل مشروعاً متكاملاً أو تصوراً نهائياً للقوة البديلة، بل استمع إلى مواقف الرؤساء الثلاثة واستطلع آراءهم بشأن المرحلة المقبلة. وهذا ما يجعل الحديث عن تعديل القرار والتنسيق مع الفرنسيين، يجري العمل على إعادة صياغة المرجعية الدولية القائمة بما يسمح بتمرير الترتيبات الجديدة تحت عنوان تطبيق القرار 1701. وهي مناورة سياسية تقوم على الفصل بين الاسم والمضمون، عبر التمسك بالقرار الذي يحظى بقبول لبناني أوسع، وإدخال تعديلات عليه قد تنقل لبنان إلى واقع أمني مختلف تماماً.

ولا يمكن فصل تصريحات السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة، مايكل


(أ ف ب)

أكثر ارتباطاً بالمسار السياسي الذي يجري إعداده في بيروت منه بمبادرة أميركية مكتملة العناصر أعلنها الموفد خلال زيارته.

وكان الرئيس بري قال في تصريح لمنصة WHYZ الإماراتية إن المبعوث الأميركي أبلغه أن لا مشكلة للأميركيين مع القرار الدولي 1701، لكن يجب أن يتضمن تعديلات من دون أن يدخل في تفاصيل هذه التعديلات. وقال بري إنه إذا كان المقصود بالتعديلات تضمين القرار 1701 اتفاق الإطار فهذا مرفوض من قبلنا.. ولكننا لم نسمع منه هذا الطرح.

وردّاً على سؤال عن قدرة لبنان على رفض أي طرح أميركي في ظل التلويح بفرض عقوبات على مسؤولين لبنانيين، أجاب بري: «منذ 12 عاماً وهم يهدّدونني بالعقوبات».

والفارق بين القرار 1701 واتفاق الإطار ليس شكلياً. فالقرار يستند إلى ترتيبات دولية لوقف الأعمال العدائية وتنظيم الوضع في الجنوب، ويشكّل وجود «اليونيفل» جزءاً أساسياً من آلياته التنفيذية. أما اتفاق الإطار، فيقوم على تصور مختلف للمرحلة المقبلة، يتصل بترتيبات إنهاء الحرب وشروطها، وبكيفية التعامل مع سلاح حزب الله، فضلاً عن إنشاء آليات جديدة لمراقبة الالتزامات وتنفيذها. وبالتالي، فإن إدراج الاتفاق تحت مظلة القرار 1701 لا يعني مجرد الاستناد إلى مرجعية دولية قائمة، بل إعادة صياغة هذه المرجعية بما يتيح لها استيعاب ترتيبات لا ينص عليها القرار بصيغته الحالية. بهذا المعنى، لا تعود التعديلات مجرد تحديث تقني للقرار، بل تصبح غطاءً لتمرير مضمون جديد تحت مرجعية قديمة.

ومن هنا، تبرز مسألة القوة التي ستخلف «اليونيفل» باعتبارها إحدى النقاط المركزية في هذا المسار. فالنقاش لا يقتصر على تغيير اسم القوة أو تركيبتها، بل يشمل طبيعة مهماتها وصلاحياتها وحدود تدخلها. ومن الأفكار المطروحة أن تتولى هذه القوة التحقق من تنفيذ اتفاق الإطار ومراقبة الالتزامات المتبادلة، بما يجعلها جزءاً من آلية الإشراف على الترتيبات الجديدة، لا مجرد قوة لحفظ الاستقرار ومراقبة وقف الأعمال العدائية. لكن عناصر هذا التصور لا تزال غير مكتملة حتى الآن: فلا تحديد واضحاً لطبيعة القوة، ولا لما إذا كانت مدنية أم عسكرية، مسلحة أم غير مسلحة، ولا للصلاحيات التي ستُمنح لها أو للحدود التي ستقف عندها.

> **واشنطن تقبل بقوة دولية لكن بشروط لا تشبه شروط عمل «اليونيفل» ومبعوثها إلى بيروت يتجاهل الجيش عمداً**

وفيما ستكون فرنسا، بصفتها حاملة القلم في ملف القرار 1701، معنية بصياغة أي مشروع جديد يُطرح على مجلس الأمن، فإن موافقة لبنان على مبدأ البحث في صيغة دولية بديلة لا تعني بالضرورة موافقته على مضمونها. فالرؤساء الثلاثة أبدوا انفتاحاً على البحث في صيغة بديلة، شرط أن تبقى ضمن إطار القرار 1701. وقد شدد رئيس الجمهورية جوزيف عون على ضرورة تفادي أي فراغ دولي في الجنوب بعد انتهاء ولاية «اليونيفل»، والتمسك بالقرار ودعم الجيش. أما رئيس الحكومة نواف سلام، فربط أي ترتيبات مقبلة بمبدأي التبادلية والمرحلية، وبجدول زمني يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل بالتوازي مع بسط سلطة الدولة وحصرية السلاح، إلى جانب البة موثوقة للتحقق من التزامات الطرفين.

أما غياب قائد الجيش العماد رودولف هيكل عن جدول لقاءات والتز، فيحمل دلالة تتجاوز التفسير البروتوكولي الذي قدّمه الموفد الأميركي. فالمؤسسة العسكرية ستكون في صلب أي ترتيبات أمنية مقبلة، سواء على مستوى الانتشار أو تنفيذ المهمات أو العلاقة مع القوة الدولية الجديدة. ومع ذلك، لم يلتقِ والتز قائد الجيش، عازياً الأمر إلى ضيق الوقت وأولوية لقاء القيادات السياسية وبعثة الأمم المتحدة. وفي ظل الملاحظات الأميركية على أداء المؤسسة العسكرية في ملف حصرية السلاح، يصعب التعامل مع هذا الغياب بوصفه تفصيلاً عابراً، إذ قد يحمل رسالة أميركية إلى قيادة الجيش، في توقيت يجري فيه رسم ملامح دورها في المرحلة المقبلة.

وفي عين التينة، لم يترك والتز مجالاً كبيراً للالتباس في موقف واشنطن من سلاح حزب الله. فقد شدد على أن لبنان لا يمكن أن يكون لديه جيشان، ودعا الحزب إلى تسليم سلاحه طوعاً، رابطاً استعادة السيادة بدور الجيش اللبناني. وتؤشر هذه المواقف إلى أن التصور الأميركي للمرحلة المقبلة يشمل، إلى جانب إعادة تنظيم الوجود الدولي في الجنوب، إعادة ترتيب المشهد الأمني الداخلي، ووضع حصرية السلاح في صلب أي تسوية مقبلة.

تقرير

هل باتت الإدارة عقلانية بعد انتخابات الكونغرس؟

فراس الشوفي

بعد أكثر من عام على الرفض المطلق لوجود أي قوّة تابعة للأمم المتحدة في الجنوب بديلة عن قوات اليونيفل، كشفت زيارة السفير الأميركي في المنظمة الأممية مايك والتز إلى بيروت، عن تحوّل في موقف واشنطن تجاه القبول بالبحث عن بديل أممي لمرحلة ما بعد قوات الطوارئ الدولية العاملة حالياً في جنوب لبنان، والتي تنتهي مهمتها نهاية هذه السنة.

وتأتي زيارة والتز، بعد أسبوع على لقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بوزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في باريس، على هامش اجتماع مجموعة الدول السبع، حيث يسعى روبيو إلى تحويل «اتفاق الإطار» الموقّع بين لبنان والاحتلال الإسرائيلي برعاية أميركية وإشراف مباشر منه، إلى قرار أممي، يعطيه ثقلاً دولياً بدل حصره بإطاره الثلاثي، خصوصاً بعد الفشل الذريع الذي أصاب تنفيذ الاتفاق وعدم قدرة (أو رغبة) الإدارة الأميركية على إلزام إسرائيل بالانسحاب أو دفع حزب الله لتسليم سلاحه.

وظهرت نتائج اللقاء في «التهدئة» الفرنسية - الأميركية في الملفّ اللبناني، عبر تعبير والتز خلال لقاءاته وفي تصريحاته الصحافية، عن الاستعداد الأميركي للتعاون مع الفرنسيين، بعد أكثر من سنتين من التوتر في الساحة اللبنانية، بسبب تهميش الأميركيين الدور الفرنسي، وتراجع تأثير باريس بعد إضعاف الإطار التنفيذي لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تشرين الثاني 2024، والإصرار الإسرائيلي على إخراج اليونيفل، التي تشكّل القوات الفرنسية إحدى أبرز تشكيلاتها، وخسارة فرنسا حضوراً عسكرياً مباشراً ممتداً منذ 1978.

وجاءت الزيارة بعد التحولات السياسية داخل الولايات المتحدة على خلفية الهزيمة التي تعرّض لها الحزب الجمهوري، واضطرار إدارة الرئيس دونالد ترامب الى مراعاة التوازنات الجديدة. إذ إن تقدّم الديموقراطيين يضع أمام ترامب قيوداً على تهميش الأوروبيين في الملفات الخارجية لا سيّما في ملفي أوكرانيا والشرق الأوسط، ويدفعه إلى تعاون أكبر معهم، كما يضع قيوداً على محاولات إدارة ترامب تهميش منظمة الأمم المتحدة وصولاً إلى إنهائها. ومنذ الآن، بدأ الديموقراطيون السعي إلى إعادة جزء من الدعم الأميركي للمنظمات الأممية، ودفع الإدارة نحو العودة إلى الالتزامات الدولية. وبحسب المعلومات، فإن والتز خلال لقاءاته بالرؤساء الثلاثة أكّد أن «هناك تفاهماً دولياً على عدم حدوث فراغ أمني في جنوب لبنان، وأن الدول تتّفق على أنه لا بدّ من غطاء أممي لأي قوة تكون بديلة عن اليونيفل».

ويشكل هذا الإعلان بحدّ ذاته إشارة إلى تحوّل في الموقف الأميركي. ورغم مساعي روبيو في الخلفية إلى تحويل التوافق الأممي حول القرار 1701 إلى «اتفاق الإطار»، والتي ظهرت عبر اقتراح والتز إجراء تعديلات على صيغة القرار 1701، إلا أن السفير الأميركي ركّز على أن مهمته الأساسية هي الاستماع إلى ما يريده اللبنانيون ورؤيتهم لمرحلة ما بعد اليونيفل، وكيفية حلّ الأزمة اللبنانية.

وبحسب مصادر سياسية رفيعة، فإن «والتز بدا عقلانياً وحريصاً على عدم حصول توتر داخلي»، مع «اهتمام جدّي بكيفية حل الأزمة اللبنانية بأقل قدر ممكن من الصدام». حتى أن كلامه عن أنه «من الأفضل أن يسلّم حزب الله سلاحه طوعياً»، رغم محاولات ترجمته كتهديد من قبل بعض اللبنانيين، إلا أن أكثر من مصدر سياسي اعتبره لا يتوافق مع الطروحات المتطرفة التي يعبر عنها السفير الأميركي ميشال عيسى، والتي تتناغم أكثر مع طروحات السفير الأميركي في تل أبيب مايك هاكابي. وجرى ربط تصريحات والتز بتصريحات سابقة للمبعوث الأميركي توم برّاك حول ضرورة الحوار مع حزب الله، وقناعة الأميركيين أنه «في نهاية المطاف لا بدّ من حل سياسي في لبنان»، وأن «الاعتماد المطلق على القوة العسكرية الإسرائيلية وحدها، لم يأتِ بالنتائج المرجوّة».

وبدا لافتاً أيضاً، الذهول الذي أصاب والتز من حجم الدمار في الجنوب، الذي زاره للقاء قائد القوات الدولية الجنرال الإيطالي ديوداتو أبانيارا في مقره بالناقورة. واعتبر والتز بحسب المصادر المتابعة للزيارة، أن «الدمار غير مبرّر مهما تكن الأسباب، ويجب وضع خطة لإعادة الإعمار».

وفي مقابل هذا التمايز في موقف المسؤولين الأميركيين، استغرب مصدر مواكب لزيارة الموفد السعودي يزيد بن فرحان، كيف أنه رفع من «سقف التحريض تجاه الساحة اللبنانية». وبحسب المصادر أكد بن فرحان أمام عدد ممّن التقاهم «بأنه لا يوجد حل في لبنان قبل نزع سلاح حزب الله، ويجب أن يسلم الحزب سلاحه أو ينزع بالقوة». واعتبرت المصادر أن «ما يقوم به بن فرحان هو محاولة سعودية للتصعيد ضد الإيرانيين في الساحة اللبنانية رداً على تقدم الحوثيين في اليمن، وهو أمر لا يتوافق مع رسائل قطر وتركيا التي تدفع باتجاه التهدئة والحوار».

تقرير

أول جلسة لـ«مجلس المحامين»

هل يُقصي مارتينوس السُّنّة عن أمانة السرّ؟

لينا فخر الدين

تعقد اليوم أول جلسة لمجلس نقابة المحامين، بعد انتخاب أربعة أعضاء جدد أول من أمس، هم: إيلي قليموس، وسيم بو طايع، مايا شهاب ووسام عيد. وسيكون على رأس جدول أعمالها، انتخاب هيئة مكتب المجلس، وأبرز مواقعها: أمانة السرّ، مفوض قصر العدل وأمانة الصندوق.

ورغم أن موقعي أمانة السرّ ومفوض قصر العدل يشغلهما نديم حمادة وإيلي الحشاش (أمانة الصندوق شاغرة نتيجة استقالة المحامي لبيب)، إلا أن النظام الداخلي يفرض إجراء انتخابات في هذه المواقع فور انتخاب أعضاء جُدد.

وتكمن أهمية هذا الاستحقاق في أنه سيكون مؤشراً على علاقة النقيب عماد مارتينوس بحزب «القوات اللبنانية»، الذي يتهمه بأنه «غرّر به بعدما دعمه بالأصوات اللازمة لانتخابه، ومن ثم تصديق الموازنة وتمرير البيانات المالية، ليعود ويغدر بها عبر محاربته لمرشحها إلى مجلس النقابة، رياض الشدياق».

ويتهم القواتيون مارتينوس بأداء دور سيّئ عبر مساندته اللائحة المواجهة، عبر الإيعاز لأنصاره بانتخاب مرشح التيار الوطني الحر وسيم بو طايع والمرشح المدعوم من حركة أمل وسام عيد، مقابل «ديل» يضمن فيه الحصول على ثقة محازبي الطرفين بموازنة 2026 - 2027، التي حظيت بالفعل بثقة 60% من الناخبين. ولا يغفل هؤلاء اللقاء الذي جمع النائب جبران باسيل بالنقيب.

ويوافق على ذلك العديد من مسؤولي حزب «الكتائب اللبنانية»، الذين يتهمون مارتينوس بأنه «غرّد خارج السرب»، ويحمّلونه مع «القوات» مسؤولية خسارة مرشحهم، إيلي قازان.

ورغم أن المقربين من مارتينوس ينفون تأمره على الصيفي ومعراب، ويقرّون برفضه اللوائح المغلقة والمُعلّبة، إلا أنهم يؤكدون أنه لم يقف مع مرشح ضد آخر، مشددين على أن كل همّه كان يتمحور حول ضمان المباقاة خلال عهده، عبر إدخال عضو مسلم إلى المجلس، وتجنب أن يكون جميع الأعضاء المنتخبين مسيحيون كما حصل سابقاً. ويضيفون إلى ذلك إبلاءه الأولوية للحصول على ثقة المحامين بما أنجز من ترتيبات وإصلاحيات مالية.

موشّر أمانة السرّ

في ضوء وجهتي النّظر هاتين، ينتظر المعنيون داخل النقابة مسار الجلسة لما ستحمله من مؤشر على ما سيكون عليه أداء معراب في السنة الأخيرة من ولاية النقيب، وما إذا كان مسؤولوها سيضمّون إلى الكتائبيين في معارضة عهده والتضييق عليه.

وإذا كان المتابعون يرجحون وصول إيلي قليموس إلى أمانة الصندوق من دون معركة تذكر، كما إمكانية بقاء حشاش في منصبه كمفوض للقصر، فإن الامتحان الأول للعلاقة بين مارتينوس و«القوات» سيكون انتخابات أمين السرّ، خصوصاً بعدما عبّر النقيب خلال المفاوضات الانتخابية عن رفضه تسلّم مايا شهاب (سُنّية) للمنصب، ورغبته ببقاء حمادة (درزي) فيه، رغم العرف المتّبع منذ سنوات بأن يتولّى السُّنّة أمانة السرّ.

وهو ما يُفسّر لدى البعض دعم مارتينوس لخصوم شهاب خلال الأيام التي سبقت الانتخابات وسعيه المستمر لإلحاق الهزيمة بها، كما محاولته التفاوض مع تيار المستقبل لإلزام «القوات» بالتفاوض مسبقاً على تحالفها مع «التيار الأزرق» شرط تنازل المرشحة التي يدعمها، عن ترشحها لأمانة السرّ. وهو ما رفضته شهاب و«المستقبل» معاً، على قاعدة أن معركة العضوية منفصلة عن انتخابات هيئة المجلس.

وبدورها، لم تصرّ «القوات» على مطلب مارتينوس لاعتبارها أنه «شرط شخصي»، ولا سيما مع عدم وجود مآخذ مهنية على شهاب أو مشكلة في علاقتها مع النقيب الحالي، وإدراكها أن سبب معاداة مارتينوس لشهاب أنها مدعومة من خصمه، النقيب السابق فادي مصري، فقط!

وبينما يؤكد المعنيون بتحالف بيت الوسط- معراب أن المفاوضات انتهت من دون اتفاق على هذا الأمر، يشير آخرون إلى أن المتحالفين اتفقوا على دعم شهاب لأمانة السرّ في حال وصول مرشحي «القوات» و«الكتائب» إلى المجلس. وطالما أن الاثنين هُزما، فلن يرى هذا الاتفاق النور.

في المقابل، يلفت آخرون إلى أن خسارة «القوات» و«الكتائب» قد تزيدهما إصراراً على دعم شهاب، لردّ الصاع إلى مارتينوس، خصوصاً أنهما يمتلكان الأصوات اللازمة لفتح معركة على منصب أمانة السرّ، علماً أن القرار حتى ليل أمس لم يكن قد اتُّخذ.

تهميش السُّنّة

وبمعزل عن ذلك، يبرز إصرار النقيب على إقصاء السُّنّة عن المنصب، الذي يعتبرونه من حصتهم، بحسب العُرف المتّبع منذ سنوات.

وبالتالي، بات ترشح شهاب «بديهياً»، على حد تعبير المتابعين، على اعتبار أنها العضوة السُّنّية الوحيدة. وعليه، لم يعد الأمر مرتبطاً بقرار شهاب أو الأطراف الداعمة لها، وإنما بالحفاظ على العُرف.

ويلفت هؤلاء إلى أن مارتينوس حوّل مكتبه أمس إلى خلية نحل لمنع الأعضاء من انتخاب شهاب، عبر إغرائهم بمناصب وترؤس لجان أو تهديدهم بحرمانهم منها. ويعتبرون أن النقيب يتجاهل أن السُّنّة مكوّن أساسي في النقابة، ويعمد إلى عدم الاكتراث لهذه الجزئيّة نتيجة ابتعاد الرئيس سعد الحريري عن لبنان.

ويتنازع النقيب أن العُرف المتّبع ليس حكراً على السُّنّة، وإنّما ينص على «أن يتسلّم محمدي المنصب»، في حين، يرفض الحريريون هذا الأمر، معتبرين أن حال تسلّم والد حمادة، زياد، أمانة السرّ في العام 1991 لم تكن إلا استثناء له ظروفه ولم يتكرّر على مدى أكثر من 35 عاماً. وهو ما يدفع مسؤولي «المستقبل» إلى القول بالفم الملآن: «فليتحملوا مسؤولية إقصاء السُّنّة عن المواقع السُّنّية».

وعليه، تحولت الانتخابات إلى معركة يربطها البعض بـ«شخصنة الأمور من قبل مارتينوس»، لإقصاء شهاب، ومن خلفها الطائفة السُّنّية. ولذا، بات «المستقبل» يتعاطى معها كقضية وجود، تتعلق بعرفٍ متّبع منذ نحو نصف قرن، فيما يحاول مارتينوس تكريس عُرف جديد بإسناد المنصب إلى درزي، في ظلّ وجود عضو سنّي.

علم وخبر

تموضع جديد لآل الحرّ

شهدت المدة الأخيرة سلسلة اتصالات بين فريق رئيس الجمهورية جوزاف عون والوزير السابق إلياس المرّ ونجله النائب ميشال المرّ، أفضت إلى تموضع جديد لعائلة المرّ إلى جانب قصر بعبدا، مع اتخاذ مسافة من حزب الله تحديداً. وبحسب المعلومات، اتُّفق على ترجمة هذا التوجه في السياسة التحريرية لجريدة «الجمهورية»، التي طلب المرّ إعادة تفعيلها بعد مدة طويلة من الركود. وفي المقابل، أبلغ المرّ أن علاقته بالنائب السابق سليمان فرنجية لن تتأثر بهذا التحوّل، مشيراً إلى أنه يلتقي معه في دعم العهد.

نوابٌ «استاذنوا» بن فرحان قبل لقاء إردوغان

اتصل عدد من النواب السنّة بالموفد السعودي يزيد بن فرحان، لاستطلاع موقفه قبل المشاركة في الفاعليات التي نُظّمت في طرابلس الأسبوع الماضي لاستقبال بلال إردوغان، نجل الرئيس التركي، من دون أن يحصلوا منه على جواب شافٍ. وعلّم أن نائباً طرابلسياً شارك في الاستقبال، كان قد أبدى حذراً من الزيارة، انطلاقاً من أنها ستعزّز نفوذ الجماعات والقوى الإسلامية المحسوبة على تركيا، كما ستعزّز النفوذ التركي على حساب السعودية. إلى ذلك، لفت غياب «الجماعة الإسلامية» عن حفل استقبال إردوغان ومادبة الغداء التي أُقيمت على شرفه، رغم تلقّي مسؤوليها دعوات للمشاركة. كذلك، لم تدعُ متأصريها إلى المشاركة في الحشد الشعبي الذي رافق الضيف التركي خلال زيارته لطرابلس. وتربط مصادر هذا الغياب بامتعاض «الجماعة» من استبعادها عن تنظيم الزيارة.

سفير العلاقات العامة

استغربت أوساط ديبلوماسية سلوك السفير اللبناني في أنقرة منير عانوتي، الذي ترك الوفد اللبناني، برئاسة وزيرة البيئة تمارا الزين، في مؤتمر المناخ المنعقد في أنطاليا، وعاد إلى بيروت صباح الخميس الماضي برفقة رئيس الحكومة نواف سلام. وتشير هذه الأوساط إلى أن مهمة عانوتي كانت المساعدة في ترتيب لقاءات للوفد اللبناني مع الجانب التركي، وهو ما لم يقم به، فيما عودته إلى لبنان لمواكبة زيارة نجل الرئيس التركي بلال إردوغان لا تندرج ضمن المهام المطلوبة منه. وتضع الأوساط تصرّفه في إطار «استغلال الفرصة لتوطيد علاقاته العامة مع فريق بلال إردوغان».

تقرير

غرف التجارة إقطاعيات خارج الرقابة

«القوات» تفتح معركة السيطرة على غرفة زحلة

رلى ابراهيم

في غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، مجالس إدارات هرمة انتهت ولاياتها منذ سنوات، ورؤساء انتهت ولاياتهم منذ سنوات، ورؤساء يتصرّفون كأنّ الغرف أملاك خاصة آلت إليهم، فيوظّفون صلاحياتهم لخدمة مصالحهم. على هذا المنوال، بنى بعضهم إمبراطوريات، وحوّلوا الغرف إلى دكاكين خاصة تُستخدم لتكريس النفوذ، وتوسيع دائرة المحاسيب والأصدقاء، ورعاية المناسبات الاجتماعية والمهرجانات وحفلات العشاء، فيما غابت الرقابة الفعلية لوزارة الاقتصاد عن أداء هذه الغرف طوال سنوات، خلافاً لما ينصّ عليه المرسوم الاشتراعي الرقم 1967/36.

ولم يخرج عن هذا النهج سوى الوزير السابق منصور بطيش، الذي وجّه كتابين إلى غرفة بيروت وجبل لبنان دعا فيهما إلى إجراء الانتخابات، من دون أن يلقى أي تجاوب. أمّا وزير الاقتصاد الحالي عامر البساط، فلم يتحرّك إلا بعد نحو عامين على تولّيه الوزارة، لكنّ تدخّله لم يأتِ لتصحيح الخلل المُزمن في هذه المؤسسات، بل اتّخذ منحى انتقائياً، وفي غرفة واحدة حصراً، وبآلية تثير إشكاليات قانونية واضحة.

فقد علمت «الأخبار» أن البساط عقد اجتماعاً مع النواب ميشال ضاهر وجورج عقيص وسليم عون، وأبلغهم عزمه تعيين رئيس جديد لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع. ويأتي هذا التوجّه خلافاً للآلية التي يحدّدها المرسوم نفسه، إذ تنص المادة 31 على أن ينتخب مجلس الإدارة هيئة المكتب، المؤلّفة من رئيس الغرفة ونائبين للرئيس وأمين صندوق، بالاقتراع السرّي.

وبدلاً من الضغط لإجراء انتخابات تعيد تكوين مجلس إدارة جديد، تمهيداً لانتخاب رئيس وفق الأصول، أراد البساط استبدال رئيس الغرفة منير التيني وحده، متجاوزاً واقعاً أكثر تعقيداً يتمثّل في افتقاد مجلس إدارة الغرفة إلى نحو نصف أعضائه (9 من 18) نتيجة حالات الوفاة والشغور. وهذا الخلل ليس طارئاً، بل يعود إلى سنوات، فيما استمرت المؤسسة في العمل وسط خلل في تكوين مجلس إدارتها، من دون معالجة تعيد استكماله وتجديد تمثيل القطاعات فيه.

وتولّى التيني رئاسة الغرفة في آب 2024، بعدما كان يشغل منصب نائب الرئيس الثاني، وذلك إثر وفاة الرئيس المُكلّف بالإنابة أنطوان خاطر، الذي كان بدوره نائباً أول قبل تسلّمه مهام الرئاسة عقب وفاة الرئيس إدمون جريصاتي عام 2022. ويالمُقارنة مع رؤساء الغرف الأخرى، يُعدّ التيني الأحدث عهداً في منصبه. فرئيس غرفة بيروت وجبل لبنان الوزير السابق محمد شقير يتولى منصبه منذ عام 2014، من دون إجراء انتخابات منذ ذلك الحين، رغم أن ولاية مجلس الإدارة مُحدّدة بأربع سنوات. كذلك انتهت ولاية رئيس غرفة صيدا محمد صالح منذ نحو عشر سنوات، وكذلك ولاية رئيس غرفة طرابلس توفيق دبوسي.

لماذا زحلة؟ ولماذا الآن؟

تشير مصادر مطّلعة إلى أن التوجّه جاء نتيجة تفاهم بين النائب الضاهر وحزب «القوات اللبنانية» ووزير الاقتصاد، بهدف إزاحة التيني، غير المحسوب على أيّ منهم، ولا سيما بعد الخلاف الذي نشب بينه وبين الضاهر، وهو ما أدّى الى استنفار النائب الكاثوليكي لاستبدال رئيس الغرفة الكاثوليكي أيضاً بآخر من الطائفة نفسها، بما يضمن إعادة ترتيب النفوذ داخل المؤسسة، من دون الذهاب إلى انتخابات قد تأتي بنتائج لا تتوافق مع حسابات الأطراف المعنية.

كما أن غرفة زحلة والبقاع لا تقتصر على مدينة زحلة، بل تشمل مختلف مناطق البقاع وراشيا وصولاً إلى الهرمل. وبالتالي، فإن إجراء انتخابات شاملة قد لا يُتيح للقوات أو لضاهر أو وزير الاقتصاد ضمان مجلس إدارة يملكون نفوذاً داخله، ومن ثم إيصال رئيس محسوب عليهم. فكل ما يمكن للوزير فعله وفقاً للمرسوم هو تعيين ثلث أعضاء المجلس، أي 6 من 18، ولكن بعد إجراء الانتخابات لا قبلها. لذلك، قرّر الوزير بضغط من الضاهر وعقيص القفز، فوق القوانين وتعيين رئيس موالٍ لهما. ومن بين الأسماء التي طُرحت لرئاسة الغرفة الوزير القواتي السابق سليم وردة. واللافت أن البساط دعا النائب العوني سليم عون إلى الاجتماع، في محاولة لتأمين غطاء من القوى السيحية في زحلة، قبل أن يوعز رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل إلى عون بإبلاغ المجتمعين رفضه القاطع لهذا التعيين.

> **يريد البساط استبدال رئيس الغرفة وحده فيما يفتقد مجلس الإدارة إلى نحو نصف أعضائه**

كل ذلك يجري في عهد حكومة نواف سلام، التي ترفع شعار «الإصلاح والكفاءة واحترام المؤسسات والقوانين». والمُفارقة أن وزارة الاقتصاد لم تعتمد الآلية نفسها في التعامل مع سائر غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان. فمجالس إدارات بيروت وجبل لبنان وصيدا والجنوب وطرابلس والشمال لا تزال قائمة رغم انتهاء ولاياتها، وتنعم بحصانات لا يجرؤ البساط على المساس بتوازناتها أو فتح ملف رؤسائها، واختار التحرّك في زحلة وحدها، على خلفية خلافات وحسابات سياسية. وبدلاً من وضع خطة شاملة لإعادة تفعيل هذه المؤسسات، عبر الدعوة إلى انتخابات في مختلف الغرف، انحصر التدخل في محاولة تغيير رئيس غرفة واحدة.

إمبراطوريات مالية ونفوذ

ولا يمكن التعامل مع غرف التجارة والصناعة والزراعة باعتبارها مؤسسات هامشية أو مجرد هيئات لا تبغي الربح. عملياً، من يمسك بالغرفة يُخضِع كل القطاع الخاص واقتصاد المنطقة لسيطرته بما فيها الشركات والجمعيات وحتى الأفراد، سواء تعلّق الأمر بالاقتصاد أو التجارة أو الصناعة أو البيئة أو السياحة أو غيرها، إذ لا يمكن أن تعمل أيّ من تلك المؤسسات من دون تسجيل أو إذن أو ترخيص، مع ما يعنيه ذلك من القدرة على ابتزاز كل من يعارض سياسة رئيس الغرفة، كما يُوظّف هذا النفوذ في الاستحقاقات الانتخابية، وتوسيع شبكات الولاء السياسي والاجتماعي. ويضاف إلى ذلك أن صناديق هذه الغرف، المنتشرة في مختلف المحافظات، تضم أموالاً وموارد مالية كبيرة، على عكس صناديق الدولة ومؤسساتها المُفلِسة. ولعلّ هذه الإمكانات المالية بالذات فتحت شهية وزير الاقتصاد والقوات والضاهر للسيطرة على غرفة زحلة والبقاع.

تقرير

من أغلق باب دعم السائقين في مجلس النواب؟

نقابات «النقل البري» تصعّد

زينب بزي

قرّرت اتحادات ونقابات النقل البري بالإجماع تنفيذ إضراب يوم الأربعاء في 25 تشرين الثاني الجاري، في ردّ مباشر على امتناع مجلس النواب من إقرار مشروع دعم السائقين بـ12 مليون ليرة لمدّة ثلاثة أشهر وردّه إلى لجنة الأشغال. ولم تكتفِ النقابة بذلك، بل فتحت أبواب التصعيد على مصراعيها مطالبة بسلسلة من المطالب العالقة، في مقدّمها ضبط النقل غير الشرعي، وتنفيذ التعديلات المتّفق عليها على قانون السير، ومعالجة أوضاع المركبات العمومية المحجوزة.

وكانت نقابات النقل البري حصلت على وعد من الحكومة في 28 أيلول الماضي، يقضي بتخصيص مساعدة شهرية لكل سائق عمومي قيمتها 12 مليون ليرة لثلاثة أشهر من بداية تشرين الأول حتى نهاية كانون الأول 2026، مقابل التزام السائقين بالتعرفة الرسمية وعدم تحميل المواطنين أعباء إضافية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات. وعلى هذا الأساس، أحيل إلى مجلس النواب مشروع قانون لفتح اعتماد إضافي بقيمة 1,45 تريليون ليرة، أي نحو 16,2 مليون دولار. لكنّ المشروع تعثّر في مساره النيابي أكثر من مرّة، إذ ناقشته لجنة المال والموازنة في 12 تشرين الأول، وأثار النواب تساؤلات بشأن آلية توزيع المساعدات بين مالكي اللوحات العمومية والسائقين العاملين عليها فعلياً، ومدى قدرة الخزينة على تحمّل كلفة الدعم، إلا أنها أحالت المشروع إلى الهيئة العامة حيث عُرض في الجلسة الأخيرة لكن الهيئة قرّرت إعادته إلى لجنة الأشغال لمزيد من الدرس. وفي اتصال أجرته «الأخبار» مع النائب سليم عون، أوضح أنّ ملف الاعتماد أُحيل إلى لجنة الأشغال، مشيراً إلى أنّ اللجنة لن تعقد اجتماعاً خلال هذا الأسبوع، وستدرس تفاصيل الملف في الاجتماعات المقبلة.

رغم ذلك، يقول رئيس اتحادات ونقابات قطاع النقل البري، بسام طليس لـ«الأخبار»، إنّ قرار التصعيد لم يأتِ على خلفية ملف المساعدة المالية وحده، بل نتيجة تراكم مشكلات لم تعالج رغم الاتفاقات السابقة مع الحكومة. ويضع في مقدّمة هذه المشكلات استمرار انتشار النقل غير الشرعي، ولا سيّما الدراجات النارية التي تُستخدم لنقل الركاب، أو ما يُعرف بـ«الموتوتاكسي»، إلى جانب السيارات الخصوصية التي تعمل في نقل الركاب بصورة مخالفة للقانون، في ظلّ غياب إجراءات فاعلة لضبط هذه المخالفات وحماية العاملين في القطاع الشرعي.

ويشير طليس إلى أنّ القطاع يضمّ نحو 54 ألف عائلة تعتاش من سيارات الأجرة والحافلات والشاحنات وسائر المركبات العمومية، وتلتزم تسديد الرسوم والضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين، فيما تستمرّ المنافسة من وسائل نقل غير شرعية لا تتحمّل الأعباء نفسها. وتتّهم الحكومة بالتغاضي عن هذه المخالفات، في وقت تُسخّر فيه إمكانات الدولة لدعم النقل المشترك الذي تتولّى تشغيله شركة خاصة، بينما يُترك السائقون العموميون الشرعيون لمواجهة المنافسة وحدهم.

ولا تقتصر المطالب على ضبط المخالفات، إذ يشير طليس إلى أنّ الاتفاق السابق مع الحكومة تضمّن تعديلات على قانون السير تطاول فئات واسعة من القطاع، بينها الحافلات الصغيرة والكبيرة والصهاريج والشاحنات العاملة في النقل الداخلي والخارجي، فضلاً عن معالجة ملفّات أخرى مرتبطة بالمركبات العمومية المحجوزة، من دون إحراز تقدّم فعلي في تنفيذ هذه البنود.

أمّا في ما يتعلّق بالمساعدة المالية للسائقين، فيرمي طليس مسؤولية إيجاد الحلول على الحكومة، مؤكّداً أنّها هي الجهة المعنية في هذا الشأن كون الاتفاق كان معها. وبالتالي تقع عليها مسؤولية متابعة إقرار الاعتماد وتحديد آلية توزيع المساعدات ومعالجة العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق.

لن يشمل التصعيد لجوء النقابات إلى رفع تعرفة النقل، إذ يرى طليس أن زيادة التعرفة أمر سهل و«لا يكلفني سوى كلمتين»، لكنّ نتيجته ستكون تحميل المواطنين أعباء إضافية. ولذلك، يتمسّك بمطالبة الحكومة بتنفيذ التزاماتها بدلاً من نقل كلفة الأزمة إلى الركاب، خصوصاً أنّ الاتفاق على المساعدة كان مشروطاً بالتزام التعرفة الصادرة عن وزارة الأشغال العامة والنقل.

وفي النتيجة، إن تحرّك 25 تشرين الثاني، سيشمل مختلف قطاعات النقل البري في المناطق اللبنانية، على أن تتولّى النقابات والاتحادات المعنية تحديد أشكال المشاركة وآليات تنفيذ الإضراب.

(هيثم الموسوي)



> **16,2 مليون دولار سيحصل عليها السائقون العموميون من الدعم بعد إقرار المشروع**

تقرير

ولعت بين «المالية» و«المصارف» على مؤونات اليوروبوندز

قرّرت جمعية مصارف لبنان تنفيذ إضراب تحذيري أسبوعي كل يوم أربعاء اعتباراً من الأربعاء 18 تشرين الثاني 2026، رفضاً لإجراءات التي اتخذتها وزارة المال والتي بموجبها أخضعت فروقات أسعار سندات اليوروبوندز إلى ضريبة الأرباح.

تدّعي الجمعية أن أسعار سندات اليوروبوندز لا يجب أن تخضع للضريبة ولديها سردية خاصة بها. فهي تقول إنها ديون بالعملة الأجنبية أقرضتها المصارف للدولة اللبنانية عن طريق ما يسمّى سندات يوروبوندز، وأن قيمتها تسجّل في الميزانية باللّيرة اللبنانية، إلا أنه مع انفجار الأزمة في نهاية 2019 انهارت أسعار السندات المدرجة في بورصة اللوكسمبورغ بالتوازي مع انهيار في سعر الصرف. وإزاء ذلك، فرض عليها مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط 649 الصادر في 24 تشرين الثاني 2022 مؤونات بنسبة 75% في إطار تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعزل عن قيمتها السوقية الفعلية، علماً بأن أسعار هذه السندات بلغت أدنى مستوياتها في النصف الثاني من 2024 بقيمة 7 سنتات مقابل الدولار، قبل أن تعود إلى التحسّن لتصل اليوم إلى 30 سنتاً قبل بضعة أسابيع.

في كل هذه المراحل، كانت المصارف تقتطع من ميزان الأرباح والخسائر قيمة هذه المؤونات، ما يعني أن هذه المؤونات كانت تخفّف من قيمة التصريحات الضريبية المترتبة عليها. لكن عمد وزير المال ياسين جابر، قبل بضعة أشهر، إلى فرض ضريبة على المصارف باعتبار أن المؤونات لا يجب أن تحتسب بهذه الطريقة، أي أنه يتوجب على المصارف إلغاء المؤونات من التصريحات الضريبية. وبرّرت وزارة المال الأمر بالإشارة إلى أنه لا يمكن الازدواج في هذه المسألة؛ فإما أن تكون المؤونات ضمن الوعاء الضريبي، وإما تخضع فروقات هذه السندات بالليرة اللبنانية إلى ضريبة باعتبارها أرباحاً. بمعنى أوضح، اعتبرت وزارة المال إدراج المؤونات خارج الوعاء الضريبي تهرّباً من التصريح عن الأرباح الفعلية، وإلا فإنه يترتب على المصارف إخضاع الفروقات للضريبة.

المصارف رفضت الأمر وقالت إن هذه الفروقات هي دفترية. فالسند الذي كان يساوي 100 دولار، مثلاً، صار يساوي الآن 30 دولاراً رغم أن قيمته بالليرة ارتفعت من 150 ألف ليرة إلى 2,68 مليون ليرة. عندها اقترحت وزارة المال أن يعاد تسجيل المؤونات ضمن الوعاء الضريبي وإخضاعها للضريبة، وبالتالي يجب إجراء تعديل على التصاريح الضريبية للسنوات الماضي.

قدّرت جمعية المصارف كلفة هذا الأمر على كل المصارف في لبنان بنحو 600 مليون دولار، ثم اتخذت القرار القاضي بتنفيذ إضراب كل يوم أربعاء. مبرّرة الأمر بأنه لا يتعلق فقط بأرباح دفترية بل يتعلق أيضاً بمؤونات خُصّصت لتغطية خسائر ناجمة عن تخلّف الدولة عن تسديد سندات اليوروبوندز، مشيرة إلى أن «استيفاء هذه الضرائب من شأنه استنزاف جزء من السيولة النقدية المتبقّية لدى المصارف، وتقليص قدرتها على ردّ أموال المودعين».

(الأخبار)

تقرير

«الزراعة» تكافح أسعار الخضر بفتح الاستيراد

زينب بزي

بعدما أُطلق على الكوسى لقب «الذهب الأخضر»، إثر بلوغ سعر الكيلوغرام أكثر من 500 ألف ليرة وسط موجة غلاء طاولت عدداً من المنتجات الزراعية، قرّرت وزارة الزراعة أن تفتح باب الاستيراد لتعويض النقص في الإنتاج المحلي وكبح ارتفاع الأسعار. وقد جاء ذلك إثر بيان لوزارة الاقتصاد والتجارة حذّرت فيه من استغلال تراجع الإنتاج لرفع الأسعار بصورة مبالغ فيها، وهو ما حصل بالفعل موخيا بأن الوزارتين تتقاذفان المسؤولية التي كان يجب استباقها لمنع التجار من رفع الأسعار.

بموجب القرار رقم 1/603، فتحت وزارة الزراعة باب استيراد البندورة والخيار والقثاء والكوسى والقرع من دون إذن مسبق، خلال المدة الممتدة من 15 إلى 30 تشرين الثاني، إضافة إلى البازلاء والفول من 15 تشرين الثاني حتى الأول من آذار، والذرة الطازجة من 15 شباط حتى 10 نيسان، في محاولة لتعويض النقص في الإنتاج المحلي وزيادة الكميات المعروضة في الأسواق، بما يسهم في كبح ارتفاع الأسعار.

ويأتي هذا الإجراء بعدما تسبّبت موجة صقيع قاسية ضربت منطقة البقاع الغربي بأضرار واسعة في المحاصيل الزراعية، إثر الانخفاض الحاد في درجات الحرارة وتشكّل طبقة من الجليد، المعروفة محلياً بـ«الملاحة»، غطّت الأراضي المزروعة وأتلفت مساحات من المحاصيل. هذا الأمر كبّد المزارعين خسائر كبيرة، وانعكس على الكميات المتوافرة في الأسواق وأسعار عدد من الأصناف الأساسية. وهكذا، وجد المزارعون أنفسهم أمام خسارة جزء من إنتاجهم، فيما اضطر المستهلكون إلى دفع أسعار مرتفعة للحصول على الخضار.

وكانت وزارة الاقتصاد قد أقرّت بأنّ الصقيع الحق أضراراً بالمحاصيل الزراعية وتسبّب بخسائر كبيرة للمزارعين، إلّا أنّها اعتبرت أنّ تراجع الإنتاج لا يبرّر المبالغة في رفع الأسعار. وحذّرت من أن تؤدّي القرارات المرتجلة بتنظيم الاستيراد، في حال عدم دراسة توقيتها وانعكاساتها على العرض والطلب، إلى اختلالات في السوق قد يستغلّها بعض التجار لتحقيق أرباح

(مروان بو حيدر)



> **موجة صقيع قاسية ضربت منطقة البقاع الغربي تسببت بأضرار واسعة في المحاصيل الزراعية**

إضافية. وأعلنت استمرار مديرية حماية المستهلك في مراقبة الأسعار والتدقيق في أسباب ارتفاعها، ولا سيما ما يتعلّق بالاحتكار والتخزين والتلاعب بهوامش الأرباح.

وفي ردّه على بيان وزارة الاقتصاد، يؤكّد وزير الزراعة نزار هاني لـ«الأخبار» أنّ التنسيق مع وزير الاقتصاد حصل بالفعل، وأنه جرى تزويده بكل المعلومات المتعلقة بوضع الإنتاج الزراعي والأسباب التي أدّت إلى ارتفاع الأسعار. ويوضح أنّ همّ وزارة الاقتصاد ينصبّ على حماية المستهلك، فيما تقع على وزارة الزراعة مسؤولية تحقيق التوازن بين حماية المزارع والمستهلك، مشدّداً على أنّ وزارته تتحمّل كامل المسؤولية في هذا الشأن.

ويشير هاني إلى أنّ اللجنة الزراعية عقدت اجتماعاً أمس لمتابعة أوضاع الإنتاج المحلي وحركة الأسواق، مؤكداً أنّ الوزارة تتابع تطوّرات السوق وحجم الكميات المتوافرة، سعياً إلى تحقيق التوازن بين حماية المزارعين من المنافسة الخارجية وتأمين المنتجات للمستهلكين بأسعار مقبولة. ويلفت إلى أنّ فتح الاستيراد لا يجري وفق مواعيد ثابتة، بل يرتبط بحجم الإنتاج المحلي وحاجات السوق، مذكّراً بما حصل العام الماضي، حين بقي الاستيراد مقفلاً حتى نحو العاشر من كانون الأول بسبب وفرة الإنتاج المحلي. أما في هذا الموسم، فقد فرض تراجع المحاصيل فتح الاستيراد في وقت أبكر، لتجنّب استمرار النقص وارتفاع الأسعار.

ويؤكّد هاني أنّ شحنات من المنتجات المستوردة بدأت بالدخول إلى الأسواق اللبنانية، متوقّعاً أن يلمس المستهلكون خلال الأيام المقبلة انفراجاً في أسعار الخضار التي شهدت ارتفاعات كبيرة، مع زيادة الكميات المعروضة وتراجع الضغط على الإنتاج المحلي.

ورغم قرار وزارة الزراعة، إلا أن زيادة الكميات المعروضة لا تضمن وحدها انخفاض الأسعار، إذ يبقى ذلك مرتبطاً بأسعار الاستيراد وهوامش أرباح المستوردين وتجار الجملة والمفرّق، ومدى قدرة وزارة الاقتصاد على ضبط الأسواق. فوفقاً للفلتان السوقي المعتاد في لبنان، ترتفع الأسعار سريعاً عند أيّ خضّة، لكنها نادراً ما تنخفض بالسرعة نفسها عند زوال الأسباب، وغالباً ما تستقرّ عند مستويات أعلى. لذا، لن يكون الاختبار الفعلي للقرار في عدد الشحنات التي تدخل البلاد، بل في التوازن الذي تخلقه هذه الشحنات وسرعة انعكاسه على الأسعار التي يدفعها المستهلك.

سبوت لايت

وصية الجدّ وأمنية الأبوَين: مواهب الاغتراب إلى لبنان

ارتباطٌ عاطفي حمل مواهب لبنانية وُلدت وصُقلت في بلدان الاغتراب إلى منتخب لبنان لكرة القدم، ولكلٍّ منها قصة جميلة

رضا خضرة ليس الأول ولن يكون الأخير. اللاعب الذي وُلد ونشأ في ألمانيا ودافع عن ألوانها على مستوى الفئات العمرية أصبح لاعباً لمنتخب لبنان. طبعاً خطوة خضرة في هذه المرحلة من مسيرته تلتقي مع حساباتٍ رياضية، لكن في حالته أو تلك التي ترتبط بزميليه سامي مرهج المولود في كولومبيا، وجواو غابريال مخلوف المولود في البرازيل، هناك حكاية أعمق من كرة القدم، وارتباطٌ عاطفي يتجاوز حدود الجغرافيا والجنسية، حيث يكون للأهل الدور الحاسم في توجيه أبنائهم نحو

التحق لاعبون مغتربون بمنتخب لبنان رغم إمكانية لعبهم لمنتخباتٍ أخرى

جذورهم. وهذا تحديداً ما يفسّر جزءاً أساسياً من التحاق عدد من اللاعبين المغتربين بمنتخب لبنان لكرة القدم، رغم امتلاك بعضهم فرصاً للعب مع منتخباتٍ أخرى.

لبنان الحبّ الأول

خلف بعض الاستدعاءات التي شهدها المنتخب اللبناني في الفترة الأخيرة، قصصٌ تستحق التوقف عندها، لأنها تكشف أن لبنان لم يكن بالنسبة إلى هؤلاء مجرد خيار متاح بفعل الأصول العائلية، بل هو بلد حملوه معهم منذ طفولتهم، ونقل إليهم آباؤهم وأمهاتهم شيئاً من حبّه والانتماء إليه.

سامي مرهج (19 عاماً)، كان قد سبق خضرة ومخلوف إلى المنتخب اللبناني، وذلك بإصرار من والده حبيب، السيناتور السابق في كولومبيا التي تلقى نجله دعوة لتمثيلها في كأس العالم للشباب بعدما كان قد مثّل لبنان على المستوى الدولي. لكن ورغم رغبة اللاعب في تغيير ألوانه الدولية، فقد أصرّ والده على إقناعه بعدم فعلها، وهو الذي كان قد اتخذ بنفسه الخطوة الأولى بالتواصل مع القيّمين على المنتخب، وأرسل سريعاً كل المستندات المطلوبة من أجل تأمين ارتداء سامي للون الأحمر، وقد أصبح بالفعل ركيزة أساسية في المنتخب الوطني الذي يحرص والده على السفر لمتابعة مبارياته بحماسة المشجّع الشغوف، لا لتشجيع نجله فقط، وذلك انطلاقاً من حبّه اللامتناهي للبنان، بحسب ما يقول، وهو الزائر الدائم له، حيث يحب الإقامة في منزله ببلدة الكورة الشمالية.

وصية الجدّ

من هنا، يمكن القول إن الخيارات الرياضية لا تُبنى دائماً على حجم الفرصة أو مكانة المنتخب، وهو كلامٌ ينطبق أيضاً على جواو غابريال مخلوف، المولود في البرازيل والحامل للجنسية الإيطالية أيضاً من جهة والدته. هذا الشاب اليافع (19 عاماً) والقوي البنية، حمل شارة فريق كورينثيانس البرازيلي على مستوى الناشئين، وتدرّب تحت إشراف البرتغالي جوزيه موريينيو في روما الإيطالي، قبل أن يحطّ به الرحال في كومو حيث أصبح تحت مراقبة المنتخب الإيطالي للشباب. لكن لبنان كان حاضراً أيضاً في المشهد من خلال والده ليوناردو، الذي بدا عاطفياً بشكل كبير عندما تمّ التواصل معه لاستطلاع إمكانية دفاع نجله عن الوان لبنان. وقتذاك، كان جواب جرّاح الأعصاب المعروف في البرازيل، بأنه سيفعل كل ما يلزم للعمل بوصية والده الراحل الذي أراد أن يلعب جواو غابريال يوماً مع لبنان، وهو كلامٌ جاء على لسانه بحسب ما يُخبر ليوناردو. وبعكس سامي ووالده، لا يتحدّث جواو وليوناردو اللغة العربية، فهما من الجيل الثالث والرابع على الأقل لعائلة هاجرت إلى البرازيل منذ زمن طويل، لكنّ لبنان بقي حاضراً في حساباتهما. ورغم أن الوالد سبق أن زار لبنان مرات عدة، وتنقّل بين بلدته زغرتا ومدينة صور حيث يوجد ما تبقى من منزلٍ مهجور ومهدّم لعائلة والدته نورما شدّاد، فإن الزيارة الأولى لجواو غابريال إلى لبنان كانت في آب الماضي عندما التحق بمنتخب الشباب، فكانت الخطوة الأولى التي عزّزت ارتباطه العاطفي ببلاده الأم، حيث التقى أفراداً من عائلته للمرّة الأولى، وجال في البلدة التي وُلد فيها جدّه مستذكراً وعده له قبل انضمامه إلى المنتخب الأول.


لعبت رغبة العائلات دورا في تمثيل خضرة ومرهج ومخلوف لمنتخب لبنان (طلال سلمان)

امنية الوالدة

وتبرز كذلك قصة رضا خضرة، الذي طال انتظاره حتى ارتدى قميص المنتخب اللبناني. خطوةٌ لم يُقدِم عليها قبل استطلاعه رأي عائلته بحسب ما قال والده عصام الذي حضر إلى البصرة مع زوجته ألونا لرؤية نجلهما يلعب للمرّة الأولى بالقميص الوطني. وتقول الوالدة: «منذ صغره طلبت منه أن يلعب مع لبنان، وهو احتمالٌ بقي حاضراً دائماً. أنا متعصّبة للبنانيتي، ولهذا السبب أتابع كل مباريات المنتخب منذ فترةٍ بعيدة، وأعرف أنه مع رضا والمحترفين القادمين سيرتفع مستوى منتخبنا، وسنحقّق النتائج الإيجابية». أما الوالد، فيقول: «لم أضع ضغطاً على رضا يوماً في أي خطوةٍ خلال مسيرته، لكنني حرصت دوماً على بثّ أفكار التمسّك بالانتماء، ولهذا كنت أشجعه على زيارة مدينته صور». صحيح أن آخر زيارة لرضا إلى لبنان كانت منذ 13 عاماً، لكنه يبدو متحمّساً للعودة إليه قريباً، والدليل سؤاله حتى قبل خوضه مباراته الدولية الأولى، عن موعد عودة المنتخب للعب على أرضه.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية

تبليغ فقرة حكمية

قررت محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي نجيب بيراق بتاريخ 2026/7/14 بالقرار 2026/547 بالدعوى 2023/764 المقامة من سيفين سوبره بالزام المدعى عليها شركة الشرق الأوسط للتطوير والتوسع المحدودة ش.م.م بإخلاء المأجور فوراً القسم /16/ من العقار /1690/ رأس بيروت العقارية وتسليمه للمدعية شاغراً من أي شاغل.

رئيس القلم بالتكليف

نادين مشموشي

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

القاضي زينة الحجار

يُبلغ إلى المُنفذ عليه: مصطفى حسين سباط المجهول المقام.

عملاً بأحكام المادة / 409/ أ.م.م. تُعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لدينا في المُعاملة التنفيذية رقم 2022/693 إنذاراً تنفيذياً موجهاً إليكم من طالب التنفيذ (البنك اللبناني السويسري) ش.م.ل. وكيله المُحامي فادي سويد وناتجاً عن مبلغ تنفيذ عقد عام وسندات بقيمة 17,957,86/د.أ. عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.

وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت.

ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار التنفيذي البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصُولاً حتى الدرجة الأخيرة.

مأمور تنفيذ بيروت

رنا بدر

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلبت وئام عبد الله عيتاني بصفتها صاحبة العلاقة سند تمليك بدل عن ضائع باسم وئام عبد الله عيتاني بالقسم 10 من العقار /1282/ منطقة راس بيروت العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب حسين علي الخطيب بصفته الشخصية وبصفته وكيل عن عبدالمجيد ومحمد وكوثر ونور الهدى حسين الشعار سندات تمليك بدل ضائع باسم البائعين كُل من: حسين علي الخطيب وعبد المجيد ومحمد وكوثر ونور الهدى حسين الشعار بالقسم 16 من العقار /900/ منطقة الأشرفية العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري بالكورة

طلب المُحامي ادوار جورج جريج بالوكالة عن سلام جرجس غازي بصفتها مُشتري حُصة عبدالله طنوس غازي بالعقار رقم /1031/ من منطقة بصرما العقارية سند بدل ضائع عن حُصة عبدالله طنوس غازي بالعقار رقم /1031/ من منطقة بصرما العقارية.

للمعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

أمانة السجل العقاري في الكورة

طلبت الأستاذة حوسن أسعد العوادي بالوكالة عن جوني داود منصور بصفته احد ورثة المرحومة ناديا سمعان منصور و بوكالتها عن ترايزا ميلاد منصور بصفتها أحد ورثة المرحوم ميلاد سمعان منصور وبصفته أحد ورثة المرحوم سمعان حنا منصور سندات بدل عن ضائع عن حصصهم بالعقار /1000/ منطقة علما العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب عثمان نديم الحلواني بالوكالة عن سهيلة محمود ولبد يمق بصفتها أحد ورثة توفيق عبد القادر حديد سندات بدل عن ضائع عن حُصصه بالعقارات /62/ و/61/ و/155/ منطقة كفرقاهل العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب جهاد عماد شلق بالوكالة عن سحر كريم جريج بصفتها شارية من اديبه ماتيلد مفيد نصر بموجب عقد بيع مُسجل بالیومي 2021/4818 سند بدل عن ضائع للعقار /826/ منطقة الحريشة العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

إعلان تبليغ إوراق مدنية

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع - زحلة برئاسة القاضي نوال صليبا.

المُستدعى ضده: احمد إبراهيم شاهين - المقيم سابقاً في السلطان يعقوب المجهول محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المقدم من المُستدعي: خلدون نجيب رحال - بوكالة المُحامية جيهان الزغبي المُسجل برقم أساس 2026/51 تاريخ الورود 2026/7/20 والذي يطلب بمُوجبه:

إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي الاستدعاء لوضع إشارته على صحيفة العقار رقم /788/ من منطقة جب جنين العقارية.

وتعيين خبير للكشف على العقار المذكور وتحديد قابليته للقسمة عيناً من عدمها وتخمينه وفقاً للأسعار الرائجة وفي حال عدم قابليته للقسمة عيناً الحُكم ببيعه بالمزاد العلني وحصر المُزايدة بين الشريكين وشطب إشارة الدعوى عن صحيفة العقار وتضمين المُستدعى ضده الرسوم والنفقات كافة.

يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضده المذكور أعلاه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاته على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغه جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم

راغب شحادي

إعلان

بتاريخ 2026/11/10 قرر رئيس الغُرفة الإبتدائية في بعلبك القاضي خليل غصن نشر محضر الفُقدان الذي جرى في الاستدعاء المقدم من ذو الفقار حسن المصري بوكالة الأستاذ جاد ناصر المُسجل برقم 2026/250 والذي يطلب بمُوجبه الاستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع عن السند العائد للعقار رقم /1151/ من منطقة بعلبك العقارية حيث تبين من إفادة الشهود أن سنّد التمليك العائد للعقار /1151/ بعلبك مفقود لذلك تدعو هذه المحكمة كُل من ذي مصلحة أو لديه اعتراض أن يتقدم باعتراضه خطياً في قلم المحكمة خلال مُهلة خمسة عشرة يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم

وفاء الرفاعي

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب جمال عبد القادر ريان بصفته وكيل عن عليوه علي صبح سند تمليك بدل عن ضائع باسم عليوه علي صبح بالقسم 11 من العقار /1994/ منطقة راس بيروت العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُراجعة

أمين السجل العقاري في بيروت

بالتكليف

جويس عقل

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ حلبا غرفة القاضية بترا النشار.

الأوراق 2026/146.

المُنفذ: فؤاد جرجي أسعد وكيله المُحامي كمال الشع.

المنفذ عليهم: حفيظة المرقباوي، فاطمة وكاتيا ومحمد ولور ونارمان ومحمد الحاج مجهولي الإقامة بناء على المُعاملة التنفيذية المُقامة ضدكم من المُنفذ بموضوع إنفاذ القرار الصادر عن القاضي المنفرد المدني في حلبا الناظر بالقضايا العقارية 2004/483 تاريخ 2004/12/13 القاضي بإلزامكم بتسجيل كامل العقار /672/ عيات العقارية و/1200/ سهم بالعقار /892/ بينو على اسم المُدعي وبإخلاء الأجزاء التي تشغلونها بالعقار /892/ بينو وتسليمها للمُدعي وإلزامكم بدفع بدل استثمار المُنشئات القائمة على العقار /892/ بينو البالغ /4000/$ سنوياً اعتباراً من تاريخ 2001/10/12 لغاية الإخلاء والتسليم الفعليين وتضمينكم النفقات القانونية.

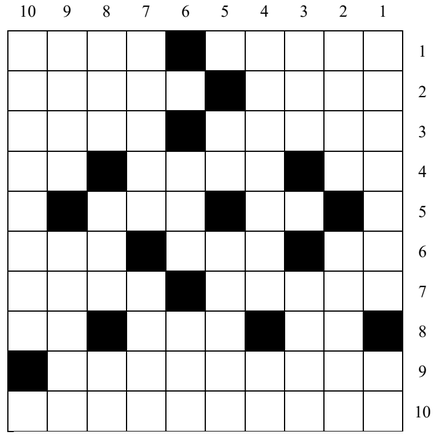
فيقتضي حُضوركم لقلم المحكمة أو إرسال وكيلاً قانونياً عنكم بموجب سند رسمي لإستلام أوراق الدعوى ومربوطاتها بمُهلة 20 يوماً من تاريخ النشر والإلصاق واتخاذ مقاماً لكم ضمن نطاق المحكمة وإذا لم تحضروا أو تُرسلوا وكيلاً عنكم بالمُهلة المُحددة.

تُجري المعاملة القانونية بحقكم وفقاً للأصُول وإلا فكل تبليغ لكم بقلم المحكمة يُعتبر قانونياً ما عدا الحُكم النهائي.

رئيس القلم

إبراهيم شلهوب

كلمات متقاطعة 5233



افقيا

1- مجلة لبنانية – أمان بين الدول – 2- حيوان برمائي – كهف في فرنسا يُعتبر أقدم كهف حضاري في العالم – 3- مدينة كنديّة – نبع ماء – 4- تفرّق – لعبة احجار اجتماعية – دقّ وفتّ وسحق – 5- للتأوه – ضد أحبّ – 6- قلب الإناء على رأسه – حجارة كريمة – كأس – 7- أسد – زعيم نازي – 8- صرخة بالأجنبية – قائد فرنسي خلال الحرب العالمية الأولى – بواسطتي – 9- شعب سامي أنّس امبراطورية ما بين النهرين – 10- ملحن وشاعر غنائي مصري راحل

عمودياً

1- فنان لبناني اعتزل الغناء وعاد عن اعتزاله – خبزٌ يابس – 2- جثة الميت وعظامه – مدينة ايطالية – 3- يضع خلسة – أسود بالأجنبية – 4- أرجعهما الى مكانهما – من أعمال الشيطان – 5- نوتة موسيقية – أعدوا الكتاب وجمعوه – 6- رسم المرور على الجسور – من الحيوانات – 7- إحدى جزر الفيليبين – أرض يباس – 8- لدغ – ضد مدحت – متشابهان – 9- شره محبّ للأكل – المخدّر – 10- مارشال إنكليزي هزم رومل في معركة العلمين

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- الزهراني – 2- ليل – اليراع – 3- زمام – جدع – 4- باليرمو – نا – 5- يسهر – مرت – 6- اس – لاكسنس – 7- نبتون – دفين – 8- يامن – لسع – 9- سر – النو – 10- ابن البيطار

عمودياً

1- الزبداني – 2- ليما – سباسب – 3- زلالي – تمرّن – 4- ميسلون – 5- را – رهان – ال – 6- الجمارك – حلب – 7- نيدو – سد – ني – 8- يرع – منفلوط – 9- نرسيس – 10- لعنات – نعار

sudoku 5233

8		1		5	4	2		
	5			1	6			8
	3	6						
9							7	
	1		9	3				
	2	7	6	8		5		
5			4			6		7
	7				2		8	
6		9	1					5

حلول الشبكة السابقة

9	7	2	3	4	1	6	5	8
1	8	4	6	5	7	3	2	9
3	5	6	8	9	2	4	1	7
5	1	8	4	3	6	9	7	2
6	2	3	7	1	9	5	8	4
4	9	7	5	2	8	1	6	3
8	3	5	1	7	4	2	9	6
7	4	9	2	6	5	8	3	1
2	6	1	9	8	3	7	4	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 530

كلمة السر من 5 حروف: إحدى مدن اسبانيا

ارانجا – برشلونة – تشيرت – ثيان – جادور – خيخون – خون – ديلار – دو – سان خوان – سان ميان – فايرموسو – كاميري – لارفا – مدريد – موجير – مويا – مدن – يلو

ب	ب	م	و	ج	ي	ر	د	ا	ن
ف	ن	ر	ل	و	ل	ي	ي	ر	ا
ا	ا	ر	ش	م	د	ن	ر	ا	ي
ي	و	ا	خ	ل	و	د	د	ن	م
ر	خ	ل	و	ب	و	چ	م	چ	ن
م	ن	ي	ن	ن	ا	ن	ت	ا	ا
و	ا	د	و	د	ن	ر	ة	ا	س
س	س	خ	ا	و	م	ي	و	ي	ا
و	ي	ر	ش	ي	ر	ا	ف	ر	ل
خ	و	ث	ت	ك	ا	م	ب	ر	ي

حلول الشبكة السابقة: بروباز

عملية حسابية 530

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

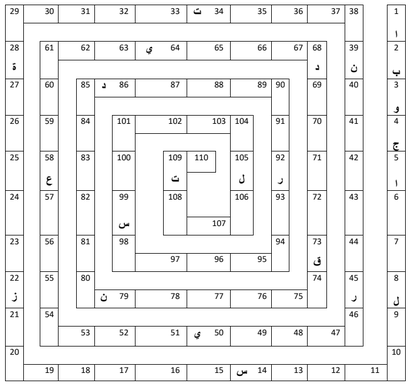
	–		٪		=	15
+		X		X		
	X	6	٪		=	18
٪		X		X		
	X		X	4	=	84
=		=		=		
13		72		80		

حلول الشبكة السابقة

48	٪	6	X	9	=	72
٪		X		X		
2	X	15	+	9	=	39
٪		–		٪		
3	X	12	٪	3	=	12
=		=		=		
8		78		27		

شبكة العنكبوت 530

إعداد نعوم مسعود



1 – 5 عاصمة نيجيريا
4 – 14 اعلامي لبناني راحل أحد أعمدة تلفزيون لبنان ومن مؤسسيه
14 – 22 من أشهر مراكز التزلج في سويسرا
21 – 25 مدينة مغربية
25 – 35 مدينة عراقية
34 – 45 شاعر من عشاق العرب المشهورين صاحب ليلى الأخيلية
43 – 48 مدينة ايطالية
47 – 60 رئيس وزراء عراقي راحل زمن الحكم الملكي
60 – 68 من أشهر مدن الألعاب في الولايات المتحدة الأميركية
67 – 75 ديوان شعري قصير للشاعر اللبناني الياس ابو شبكة
75 – 79 عاصمة اوروبية
79 – 89 ملكة جمال لبنان لعام 1992
89 – 92 متحف باريسي
91 – 95 مؤسس علم التحليل النفسي
95 – 100 مدينة فرنسية في ضاحية باريس
99 – 103 مدينة اوسترالية
102 – 106 مطلة مصرية
105 – 110 دولة افريقية عاصمتها ماسيرو

حل شبكة العنكبوت السابقة

طرزان – انطوان من سانت اكزوبيري – ريف دمشق – قانصوه الغوري – ريكاردوس قلب الاسد – سد الفرعون – نجيب الكيلاني – نيمار – ارارات – ترنج – جواهر – هرمز – زرزور – رينو – نورس – سلوفاكيا – القمر – مراكش

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5233

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مخرج إيراني. يستقر حالياً في باريس. من أفلامه « الصمت »

3+4+10+8+9 = تحمل حبوب القمح ■ 5+1+6+8+1 = من الأقمشة ■ 11+2+7 = يستعمل في الشواء

حل الشبكة الماضية: **جيرالدين موك**

تحقيق

خريف فرنسا: الحراك الداخلي والغضب المعولم [2]

تلامذة لا ينتظرون الإذن بالكلام

باريس – **يزيد عريقي**

أمام كاتدرائية مدينة «سان دني»، في 4 أكتوبر/تشرين الأول، ملوك فرنسا ينامون بسلام. في الخارج، تلاميذ ثانويات الضواحي الباريسية يناقشون مراحيض غير قابلة للاستخدام، وأساتذةٌ غائبين، ومباني حيث الطقس خانق للتعلم. «ماريا»، تلميذة سابقة من بلدة «ستان»، جاءت مع علم فرنسي على كتفيها. تقول لموقع «بوندي بلوغ»: «نحن مستقبل فرنسا». يمكن للمرء أن يقرأ في هذه الجملة رغبة في الاعتراف. ولكن يمكننا أيضاً أن نسمع شيئاً آخر: امرأة شابة تستولي على رمز دون أن تترك لمالكه الرسمي مهمة تحديد معناه. على هذه الساحة نفسها، «محمد»، تلميذ في مدينة «أرجنتوي»، يتحدث عن الفقر والصفوف الشديدة الحرارة. هو لا يطلب مؤتمراً حول تكافؤ الفرص. إنه يصف بيئة يجب فيها أولاً تعلّم تحمل ما لا يُحتمل قبل التمكن من تعلّم أي شيء آخر.

كل صباح، تلاميذ الأحياء الراقية وتلاميذ بعض الثانويات الشعبية يدخلون مدارس يُفترض أن تُعدّ لشهادة البكالوريا نفسها. إن وحدة الشهادة تخفي بصعوبة التوزيع غير المتكافئ للصمت، والمساحة، والوقت، والأساتذة المتاحين. في بلدة «روسني سو بوا»، «سيدو»، سبعة عشر عاماً، يقود إغلاق ثانوية «شارل ديغول». زملاؤه يسمونه «العمدة»؛ يتنقل بمكبر صوته، يحيي البعض، يمزح مع الآخرين، ثم يستأنف مسار التجمع. في تقرير لموقع «سترتيت بريس»، يحسم قائلاً: «إن أسطورة الاستحقاق تنهار كالنقاض». يمكننا مناقشة مفرداته السياسية التي يتحمل مسؤوليتها. ولكن ينبغي أولاً أخذ الجملة على محمل الجد. هذا التلميذ الثانوي لا يكتشف أن التلاميذ غير متساوين بعد نشر دراسة ما. إنه يقرر ذلك بعد أن يعاينه في القاعات حيث عليه إعداد مستقبله.

الاستحقاق هو أحد الأديان المدنية لفرنسا المعاصرة. إنه يسمح للفائزين برواية نجاحهم كقصة عمل وإرادة، وللخاسرين بتحويل فشلهم إلى خطأ شخصي. وهو يعمل بشكل أفضل بقدر ما يتم جعل عدم المساواة أمراً طبيعياً. فالعائلة التي تمتلك غرفة هادئة، وكتباً، ودروساً خصوصية، وعلاقات من أجل تدريب، لا تتلقى فقط ميزة اقتصادية، بل تتلقى وقتاً لبناء مشروع. وتلك التي تتكدس، وتقلق بشأن نهاية الشهر، وتكتشف كل عام مدرسين غائبين جداً، عليها أن تحول إلى إنجاز بارز ما يعيشه آخرون كمجرد روتين. في ثانويات الضواحي، تأخذ هذه القضية غالباً أبعاداً عرقية تفضل الخطابات الرسمية تذويبها في الفقر وحده. إن الواقع الاستعماري لا يفسر أصغر شرخ في سقف ما. لكن تاريخ الهجرات، وسوق العقارات، والتمييز، وسياسات الفصل، كلها تسهم في إنتاج الخريطة التي تتوزع عليها اليوم الصعوبات المدرسية. إن أطفال المستعمَرين السابقين ليسوا محكومين بأصلهم؛ لكنهم يعيشون أحياناً في نظام اجتماعي يستمر فيه هذا الأصل في الحسبان، حتى عندما تدعي اللغة الإدارية عدم رؤيته.

يبقى الأمر الأكثر كشفاً: الطريقة التي نجيب بها على شباب ينظمون أنفسهم. «أيوب»، من ثانوية «موزار» في بلدة «بلان ميسنيل»، يروي لصحافي موقع «بوندي بلوغ» أن التلاميذ يأتون للتحدث عن شروط دراستهم فيلتقون بقوات مكافحة الشغب (CRS) . التعبئة في أكتوبر أفسحت المجال لتدخلات بوليسية ولتنديد بعنفهم. هذا لا يمنع بالتأكيد من فحص الحوادث أو الأفعال المرتكبة على هامش عمليات الإغلاق، ولكن هذا يجبر خصوصاً على طرح سؤال التناسب: لماذا يأخذ التعامل مع صراع مدرسي، وبسرعة كبيرة في بعض المناطق، شكل مشكلة حفظ الأمن؟

قد يكون المشهد فقط مؤسفاً لو لم ينطو على إنكار. فالتلاميذ لم يكتفوا بجعل أصواتهم مسموعة وراء سياج. في مدينة «سان دني»، التقت جمعية عامة بمبادرة من «RED- شبكة شبابية Jeunes» لتضع قيد النقاش إنشاء نقابة لتلاميذ ثانويات الضواحي. هذه المبادرة تغير كل شيء. إنها تعني أن المعنيين بالأمر لا يريدون فقط أن يكونوا مدعوين للإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة؛ إنهم يتساءلون عن إمكانية إنتاج أطرهم الخاصة والمتحدثين باسمهم وأولوياتهم. والتمييز بين أن تُستشار وبين أن تقرر يكف عن كونه تفصيلاً من تفاصيل العلوم السياسية. في مقابلة بثها في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2026 بودكاست «ساكر بلو»، يعيد الفيلسوف «ستائيس كوفيلاكيس» وضع هذه التعبئات الطلابية في دورة الاحتجاج ضد الماكرونية. هذا التقريب لا يمحو فرادتهم، فهؤلاء التلاميذ الثانويون لا يكتفون بوراثة غضب ما، بل يخترعون أشكاله.

هناك ما يدعو للابتسام – ولو بمرارة – عند رؤية مسؤولين يشرحون لهؤلاء الشباب ما هو تعلّم المواطنة. التنظيم، الاستماع إلى خلاف، صياغة مطلب، الدفاع عن زميل، التفاوض مع مؤسسة: كلها أفعال سياسية بالضبط. لم ينتظر تلاميذ الثانويات حفل تسليم شهادات لكي يمارسوها. قد يأخذون ربما أحياناً قرارات سيئة. وهم يمرون أحياناً بتنافسات وحساسيات وخلافات. هذا هو أيضاً تعلّم السياسة: الا يُطالبوا بكمال لا أحد يطلبه من البالغين الذين هم في السلطة.

في ثانوية «بول إيلوار» في مدينة «سان دني»، يحتل أحد عشر مدرساً ومشرفاً مؤسستهم في 12 أكتوبر. «سامية»، وهي مدرّسة، تسر لموقع «بوندي بلوغ»: «تلاميذ الثانويات أيقظونا». الصيغة تعاكس الترتيب المتوقع. فاولئك الذين ينبغي لأعمارهم أن تحكم عليهم بالاستماع قد ذكّروا البالغين بإمكانية فعل كانوا قد نسوه تقريباً. هنا يعقد تحالف أقل استعراضية من الخطاب حول تكامل النضالات، ولكنه أفيد: فالتلاميذ واولئك الذين يعلّمونهم لا يطالبون تماماً بالشيء نفسه ولكنهم يكتشفون أن شروط وجودهم مرتبطة.

كما يمكن للمرء أن يروي هذه المرحلة كإعادة إحياء للقيم الجمهورية. سيكون ذلك تفويتاً لجزء من أهمية الحدث. فتلاميذ الثانويات ليسوا ملزمين بأن يكونوا الأطفال الممتنين لمؤسسة تعدهم بالتحرر. يمكنهم أن يحبوا الدراسة وأن يحتجوا على المدرسة كما هي منظمة؛ وأن يريدوا الشهادة دون قبول السردية التي تحول كل مسيرة إلى اختبار فردي؛ وأن يشعروا بانهم فرنسيون دون جعل الاندماج أفقاً. ولا يختزل التسييس في طلب مقعد على طاولة الآخرين بل قد يبلور إمكانية بناء طاولتهم الخاصة.

التقليد المناهض للاستعمار يعرف هذا السؤال منذ زمن طويل. مَن يتحدث باسم أولئك الذين ندير هم؟ مَن يحدد الكلمات التي تصبح فيها شكواهم مقبولة؟ إن الأجيال التي ولدت في فرنسا لا تعيد تمثيل معارك أجدادها ألبتة، بل تخترع أشكالها: جمعية عامة على الساحة، مكبر صوت، تداول مقاطع فيديو، مدرسون ينامون في ثانوية محتلة. لغتهم ليست دائماً لغة المنظمات اليسارية القائمة، ولا نعرف بعد ما الذي ستتركه هذه المرحلة من أثر دائم.

ولكنّ شيئاً واحداً سبق وحدث بالفعل: الشباب راوا انفسهم قادرين على جعل تعبئة ما تستمر بين أيديهم. السلطة يمكنها إغلاق بوابة ولكنها لا يمكنها أن تغلق بالسهولة نفسها التجربة التي يخوضها المرء بقوته الذاتية. ولأولئك الذين سينظرون غداً عن «شباب الأحياء»، نصيحة بسيطة: ابدؤوا الاستماع إليهم عندما يتحدثون بالسياسة، بدلاً من انتظار ظهورهم في زاوية مخصصة للاضطرابات.



(لورات غايبه)

في «تراپ»: خوف لا يحتاج إلى ترجمة

في بلدة «تراپ» الواقعة في الضاحية الغربية لباريس، منذ الثالث والعشرين من أكتوبر، بات طالبٌ في المرحلة الثانوية ينظر إلى السيارات بعينٍ مختلفة. هو لا يعرف سائقيها، ولا يدري ما يدور في أذهانهم، وكم يتمنى لو يمشي في طريقه دون أن يضطر لحمل همّهم. لكنّ مسلحاً أطلق النار على المارة في مدينته. وفي حديثه لـ «بوندي بلوغ»، يروي الفتى كيف أصبح يراقب المركبات بدقة محاولاً استشعار أي خطرٍ قادم. ليست هذه شهادة خبير أمنيّ؛ بل هي خارطةٌ للخوف أُعيد رسمها على مقاس مراهق، حيث تحوّل الطريق المألوف إلى رحلةٍ محفوفة بالحذر والترقب. في الثالث والعشرين من أكتوبر 2026، أودى هجومٌ مسلح في بلدتي «تراپ» و«لا فيريير» بحياة «بينغو بوسيو وانغي»، عمره ست وعشرون سنة، وأصيب سبعة أشخاص، بينهم طفلة. وقد تولّت النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب التحقيق في القضية؛ وبحسب معطيات السلطات، فإن الفرضية الأقوى تشير إلى فرضية الاستهداف العنصري والمعادي للمسلمين. وقبل أن يتحول «بينغو» إلى عنوانٍ لقضية رأي عام، كانت له حياةٌ كاملة لا يمكن اختزالها بالطريقة التي انتهت بها: عائلةٌ وأقارب، وشغفٌ برياضات القتال، وأحلامٌ ومشاريع لن تجد من يرويها بعد اليوم. من هنا يجب أن نبدأ، وإلا فإننا نصبح كمن يقتل الراحل مرةً أخرى، لكن بسبب هذه الرموز.

بعد مرور أسبوع، احتشد الآلاف في ساحة «ميريزيه»، حيث قدّر المنظمون عدد المشاركين باثني عشر ألف شخص. تروي إحدى الساكنات للصحافية «أنيسة شبلي» كيف بات الخوف ينتابها كلما خرجت من بيتها أو توقفت لتعبئة الوقود، في حين ترفض أخرى تغيير عاداتها اليومية. لا يفوق أيٌّ من هذين الموقفين الآخر نُبلاً؛ فالخوف قد يدفع المرء إلى الانكفاء، كما قد يولّد فيه إصراراً عنيداً على عدم الرضوخ. لكنه يظلّ في كل الأحوال استلاباً لحرية المرء، حين يتسلل دون استئذان ليُحتَلّ على أبسط تفاصيل يومه المعتاد.

في فرنسا، يوجد من يجيد استخدام مفردات الخوف؛ عبارات تتكرر في الأشرطة الإخبارية على الشاشات، وتخترق الحملات الانتخابية، وتضغط على من يسنّ القوانين ويرصد الميزانيات. ومنذ سنوات، راب هذا الخطاب على تصوير الضواحي بوصفها مناطق تستدعي المراقبة، وأراضي يتعيّن على الدولة أن تستعيد هيبتها فيها. ولكن، ماذا يحدث حين لا يعود التهديد مجرد هواجس تُرسم من خارج الحي، بل واقعاً يكتوي به سكانه أنفسهم؟ هنا، لا تجد ماكينة التحليل والتعليق ذاتها كلماتها بالسهولة المعهودة. ومع ذلك، فإن ذاك الشاب الذي بات يراقب السيارات لا يطمح إلا لما يطالب به الجميع في أي مكان آخر: أن يعود إلى بيته سالما.

غير أن هذا الانقلاب في الأدوار لا ينبغي أن يكون كافياً بالنسبة إلينا؛ إذ يمكننا إدارة عدسة الكاميرا نحو زاوية أخرى دون أن نُغيّر المنطق الذي يتحكم في توجيهها. ففي الرابع والعشرين من أكتوبر، وفي «تراپ» نفسها، قوبل صحافيو قنوات إخبارية باستهجان الحاضرين وطُلب منهم مغادرة أحد التجمعات. ولا يبرر هذا الرفض إدانة المهنة برمّتها دون تمييز بين القائمين عليها، لكنه تعبير عن قطيعة حقيقية؛ فسكان البلدة يرفضون الإبقاء عليهم مادة لنظرة إعلامية خاصة، وهي النظرة التي يتهمها السكان منذ زمن بانها تصنع من مدينتهم نموذجاً منفّراً. فالجرح هنا لا يقتصر على سوء التمثيل الإعلامي فحسب، بل يكمن في عجزهم عن التحكم في السردية والمفردات التي يُقدَّمون من خلالها للرأي العام.

وفي الثالث من نوفمبر، أجرت منصة «بوندي بلوغ» تحقيقاً طرح الأسئلة عن المساحة التي حظي بها هذا الهجوم في النشرات الإخبارية التلفزيونية. ومن خلال هذا الرصد المحدود، يفتح التحقيق ملف أولويات التغطية: لماذا تتحول بعض أعمال العنف إلى قضية رأي عام، بينما تظلّ أعمالٌ أخرى حبيسة إطار المأساة المحلية؟ إن المشكلة لا تكمن في إجراء تحقيقات صحفية حول «تراپ»، بل في القدوم إليها بأحكام جاهزة تسبق طرح الأسئلة.

ترفض «عائشة دياوارا»، وهي ممرضة تعمل في المدينة، هذا التقاوت في الاهتمام. ووفقاً لمنصة «بوندي بلوغ»، فقد طالبت أمام المتظاهرين بأن ينعم العرب والسود بالحق في الأمان، وألا تكتفي ردود الفعل بمجرد التعبير عن الاستنكار. وتستدعي كلماتها نقداً قديماً لـ «مناهضة العنصرية الشكلية»: فالإدانة الرسمية لأي عمل عنيف لا تكفي وحدها لتغيير الظروف التي تجعل حياة فئات بعينها أكثر عرضة للخطر، ومخاوفها أقل استماعاً، والشبهات حولها أسهل تداولاً.

لطالما قبل الكثير عن «تراپ». وصفت بانها مدينة «منغلقة طائفياً» أو «انفصالية» أو «ضائعة». وقد استُخدمت هذه النعوت وقوداً لسجالات وطنية حول الإسلام، والمدرسة، والأحياء الشعبية. ووفقاً لتصريحات النيابة العامة عقب الهجوم، أفاد المشتبه به بأنه اختار هذه المدينة لاعتقاده بأنها «وكرٌ للإسلاميين». صحيحٌ أن تحديد المسؤوليات والدوافع يظل من اختصاص القضاء، وأن أي عبارة تُقال على شاشات التلفزيون لا تُشكّل بحد ذاتها سبباً مثبتاً لوقوع جريمة قتل؛ غير أنه، وبالقدر نفسه، سيكون من انعدام المسؤولية الادعاء بأن يصبح التكرار العلني لصور نمطية تُحوّل شريحة من السكان إلى مصدر تهديد دائم، أمراً عادياً يمرّ دون أثر.

لا يقتصر الفكر المناهض للعنصرية في جوهره على رصد التحيزات الفردية فحسب، بل يبحث في كيفية قيام المجتمع بتصنيف فئاتٍ من البشر لتكون أكثر خضوعاً للرقابة، وأقل حظاً في أن تُصدَّق رواياتها، وأندر سماحاً لها بتعريف مشكلاتها بنفسها. وفي هذا السياق، يستخدم الباحث «أوغو بالبتا» في أعماله مصطلح «الفَشْيَنَة» (النزوع نحو الفاشية) لتحليل نقاط التقاطع بين تشدد الدولة، والأزمات الاجتماعية، وتطبيع خطابات اليمين المتطرف. قد يكون هذا المفهوم موضع جدل، ويمكننا مناقشته دون أن نطلب من السكان انتظار انتهاء الندوات الأكاديمية كي يُسمّوا ما يعيشونه بأسمائه الحقيقية.

لا ينبغي للتاريخ الاستعماري أن يُستخدم كمفتاح سحري لتفسير كل شيء؛ «تراپ» ليست الجزائر العاصمة عام 1957، ومؤسسات فرنسا اليوم ليست مؤسسات حقبة حرب الجزائر. لكن الثنائية القديمة التي تُفرّق بين «أرواح يجب حمايتها» و«تجمعات سكانية يجب إخضاعها» لم تختفِ تماماً من المخيال العام. فقد يكون المواطن متسامحاً نظرياً أمام القانون، لكنه يدرك، من خلال النظرات التي تلاحقه، أو الطريقة التي تُوصف بها مدينته، أنه يُوضع في خانة «الآخر». فالعنصرية هنا ليست مجرد إهانة عابرة، بل هي منظومة تُشكّل أحياناً طريقة النظر إلى المكان، وإلى الشباب، وإلى الجسد. وفي نصٍّ نُشر في يونيو 2026 حول التراتبية العرقية داخل الطبقة العاملة، يُذكّر عالم الاجتماع «سعيد بوعمامة» بكيفية تحوّل الاختلافات في الأصل والمكانة الاجتماعية إلى أشكال مستدامة من اللامساواة. وفي مدينة تراپ، يُساعدنا استحضار هذا التاريخ على فهم السبب الذي يجعل الشعور بالأمان تجربةً لا يعيشها الجميع على قدم المساواة.

تُحصي اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان (CNCDH) وقوع 9.737 جريمة وجنحة ذات طابع عنصري أو معادٍ للأجانب أو للأديان خلال عام 2025. ورغم أن هذا الرقم لا يكشف شيئاً عن الحالات التي لم تُسجَّل فيها شكاوى رسمية، فإنه يقطع الطريق أمام اختزال العنصرية في مجرد تصرفات فردية معزولة. إن عائلة «بينغو» والمصابين وسكان المدينة لا يتبنّون جميعهم التحليلات ذاتها؛ فحزنهم وغضبهم لا ينتميان إلى أي معسكر سياسي.

فاولئك الذين احتشدوا في «تراپ» لا يطالبون جميعهم بالاستجابة نفسها؛ فمنهم من يريد محاكمة مرتكبي العنف وتوفير حماية أكبر للفئات المستهدفة، ومنهم من يدعو إلى تغيير جذري في الخطاب الإعلامي والسياسات العامة، بينما يكتفي آخرون بمؤازرة عائلةٍ مكلومة والحرص على ألا يطوي النسيان اسم فقيدها. قد تتعايش هذه المواقف، أو تتصادم، أو تُختبر مع مرور الوقت؛ غير أن أي سياسة مناهضة للعنصرية تزعم قدرتها على اختزال كل ذلك في شعارٍ واحد، ستُفعّل حتماً ما ينطوي عليه الحداد من بُعدٍ إنساني عصيٍّ على الاختصار.

قبل وقوع الهجوم، كان في مقدور ذلك الشاب في «تراپ» أن يرقب مرور سيارة دون أن يستحضر شبح الموت. هذا التفصيل، الذي ليس بالعابر أبداً، وهو يكشف لنا حجم ما سُلب منه. فالأمان ليس امتيازاً حكراً على أولئك الذين يُصغى لمخاوفهم في استوديوهات التلفزيون؛ بل هو حقٌ أصيلٌ أيضاً لمن اعتادت تلك الشاشات الإشارة إليهم بوصفهم أصل المشكلة. إن الإقرار بهذه الحقيقة لا يعني السعي إلى «تبرئة» ضاحيةٍ ما في نظر الأمة؛ بل يعني رفض فكرة أن يحتاج سكانها إلى إثبات براءتهم أو «إعادة تاهيلهم» كي يستحقوا الحماية.

يزيد...

الحدث

دخول «اللجنة الإدارية» معلّق... والإيواء والإعمار ممنوعان

الوسطاء للمقاومة: انتظروا الحكومة الإسرائيلية الجديدة

غزة - **الأخبار**

يتحوّل الوسطاء و«مجلس السلام» في قطاع غزة، شيئاً فشيئاً، إلى ما يشبه «هيئة توثيق» للخروقات الإسرائيلية، بعدما عجزوا عن ترجمة الاتصالات والضغوط السياسية إلى خطوات ملموسة على الأرض. وبحسب مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن الاتصالات التي أعقبت الاستهداف الإسرائيلي لـ«مجمّع ناصر» الطبي في خانيونس، أظهرت مجدّداً حدودَ الدور الذي يمكن أن يؤدّيه هؤلاء؛ إذ أبلغت أطراف الوساطة الثلاثة، مصر وقطر وتركيا، المقاومة، بأن ضغوطاً تُمارَس عبر الولايات المتحدة و«مجلس السلام» لدفع إسرائيل إلى الالتزام بمسار وقف إطلاق النار. غير أن هذه الاتصالات، وفق المصادر، «لم تحمل ضمانات عملية يتنفيذ الاستحقاقات المتّفق عليها، بقدر ما أعادت طرح ضرورة انتظار ما ستُفضي إليه مفاوضات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة»، الذي كُلّف بتشكيلها غادي آيزنكوت في الثامن من الشهر الجاري.

وبحسب المصادر نفسها، فإن الاحتلال «لا يزال يشترط، لاستكمال مسار وقف إطلاق النار، البدء باستحقاقات المرحلة الثانية بدلاً من استكمال التزامات المرحلة الأولى». وبذلك، تسعى إسرائيل إلى القفز على التزامات المرحلة الأولى، التي تقضي بتنفيذ البروتوكول الإنساني وإدخال الاحتياجات الأساسية للسكان وتمكين «اللجنة الإدارية» من مباشرة مهامها داخل القطاع، تمهيداً لانتقال منظّم إلى المرحلة الثانية -مع ما تشمله الأخيرة من بنود متّصلة بسلاح المقاومة-. بتعبير آخر، يريد الاحتلال، بحسب المصادر، «إعادة صياغة التفاهمات على نحو يتيح انتزاع مكاسب سياسية وأمنية قبل الوفاء بالالتزامات الإنسانية، ويُبقي القطاع تحت الضغط العسكري والمعيشي في آن واحد»، في وقت يبدو فيه الوسطاء عاجزين عن تبديل هذا الواقع.

وحتى في حال صعود شخصية أخرى، غير بنيامين نتنياهو، إلى رئاسة الحكومة في إسرائيل، فإن تبدّلاً تلقائياً في السياسة تجاه غزة ليس متوقّعاً. وتشير المصادر نفسها إلى أن الوسطاء «لا يقدّمون إجابات واضحة عن طبيعة الالتزامات التي قد تتعهّد بها حكومة محتملة برئاسة آيزنكوت تجاه اتفاق وقف إطلاق النار، ولا عن وجود ضمانات مسبقة لتنفيذ البروتوكول الإنساني أو وقف الخروقات الإسرائيلية». وفي الأصل، قد يؤدّي تعثّر آيزنكوت في التشكيل، أو الذهاب إلى انتخابات جديدة، إلى تمديد بقاء نتنياهو على رأس حكومة تصريف أعمال، وإطالة المرحلة الانتقالية التي يُطلب من الفلسطينيين انتظار نتائجها. ويجيء ذلك في وقت يستمرّ فيه الاحتلال في توسيع المساحات الخاضعة لسيطرته، بالتوازي مع تنفيذ عمليات تدمير مكثّفة -لا سيما بالقرب من خطّ صلاح الدين-، لا تفتأ تُضاعف الضغط على مناطق النزوح المكتظّة، وتبدّد فرص عودة النازحين وإعادة تأهيل الأحياء وتنفيذ أيّ خطط إعمار مستقبلاً، وتسهم في فرض وقائع يصعب التراجع عنها في أيّ مفاوضات لاحقة.

وتبلغ الفجوة بين الوعود والواقع ذروتها في ملف الإيواء، الذي صار أبرز مؤشّرات تعثّر البروتوكول الإنساني. وبحسب معلومات «الأخبار»، أعادت الحادثة المأساوية التي شهدتها دير البلح خلال المنخفض الجوي الأخير، وأودت بحياة خمسة أشخاص، هذا الملف إلى واجهة الاتصالات مع الوسطاء،

> **لا تزال «اللجنة الإدارية» المكلّفة بإدارة شؤون القطاع، عاجزة عن الدخول إليه والشروع في مهامها فيه**

الذين تحدّثوا عن محاولات للضغط على إسرائيل من أجل السماح بإدخال كميات إضافية من الخيام. غير أنه ليست ثمّة إلى الآن مؤشرات على الاستعداد لتأمين احتياجات الإيواء بما يتناسب مع حجم الكارثة التي يعيشها مئات آلاف النازحين، ممّن يواجهون الشتاء بخيام مهترئة أو بمبانٍ آيلة إلى السقوط. إزاء ذلك، لا تزال «اللجنة الإدارية» المكلّفة بإدارة شؤون القطاع، عاجزة عن الدخول إليه والشروع في مهامها فيه. وهذا ما أثار انتقادات من جانب العشائر والعائلات، التي طالبت، خلال مؤتمر صحافي، أعضاء اللجنة بالعودة إلى غزة وتحمّل مسؤولياتهم المباشرة تجاه السكان أو تقديم استقالاتهم. وفي هذا السياق، تتحدث المصادر عن تحرّكات لإدخال أربعة أعضاء على الأقلّ من اللجنة مع نهاية تشرين الثاني الجاري، حيث سيتولّون ملفات مرتبطة بالعمل الإغاثي والاحتياجات الإنسانية، مشيرةً إلى أن اللجنة «بدأت تحضيرات أولية لتجهيز مكاتب لها داخل «كابيتال مول»»، في خطوة قد تمهّد لحضور إداري مباشر على الأرض. لكن مصادر أخرى ربطت تنفيذ هذه الترتيبات بالتطورات السياسية الإسرائيلية، ومدى استعداد تل أبيب للسماح للجنة ببدء عملها وافتتاح مسار إعادة الإعمار. وحتى لو سُمح للجنة بالدخول، يبقى السؤال معلّقاً حول الصلاحيات التي ستتمتّع بها، وقدرتها على اتّخاذ قرارات فعلية، في ظلّ تحكّم الاحتلال بحركة الأفراد والبضائع ومواد الإعمار.



ليست ثمة مؤشرات على الاستعداد لتأمين احتياجات الإيواء بما يتناسب مع حجم الكارثة التي يعيشها مئات الآلاف النازحين (أ ف ب)

سلطة رام الله تكلّف الهباش التجسّس على المقاومة

تكشف مصادر في المقاومة الفلسطينية، لـ«الأخبار»، تورّط محمود الهباش، مستشار رئيس السلطة محمود عباس، في التواصل مع أمناء سرّ حركة «فتح» في قطاع غزة، بهدف تكليف بعض الكوادر جمع معلومات عن قيادات فصائل المقاومة وهيكلياتها. وتفيد المصادر بأن أمناء سرّ الحركة في غزة رفضوا التعامل مع الهباش، باستثناء أمين سرّ إحدى المحافظات الذي تلقّى مبلغ خمسة آلاف دولار لقاء ذلك. كما تكشف أن الهباش يتولّى المسؤولية المباشرة عن التواصل مع الميليشيات العميلة للاحتلال شرق «الخط الأصفر»، وأن اعترافات المتورّطين تفيد بوقوفه وراء دعمها مالياً ولوجستياً، ووعده إيّاها بزيارتها على رأس وفد أمني من السلطة. كما أسندت الأخيرة إلى الهباش، وفقاً للمصادر، ملف العشائر، وذلك في محاولة لتعطيل دورها، بعدما أسهمت في إحباط مخطّطات الاحتلال لإقامة حكم مناهض للمقاومة.

الركام يسيل لُعاب المستثمرين

قبل أن تتّضح الترتيبات الناظمة لعملية إعادة الإعمار، وبموازاة التعقيدات السياسية والإدارية، يتنامى الاهتمام بملف إزالة الركام. وفي هذا الإطار، أفيد عن تحرّكات لشخصيات فلسطينية مقرّبة من الإدارة الأميركية للدخول في استثمارات مرتبطة بركام القطاع، قد تصل قيمتها إلى سبعة مليارات دولار، وسط مؤشرات على تنافس قوى اقتصادية ورؤوس أموال على موطئ قدم في المشاريع المرتقبة. وتثير هذه المنافسات على عقود الإزالة والنقل والمعالجة وإعادة تدوير المواد ومشاريع الإعمار، أسئلة عن الجهات التي ستدير تلك الموارد والعقود، ومعايير اختيار المستفيدين منها، ومدى حضور المؤسسات الفلسطينية والرقابة المحلية في أيّ ترتيبات مقبلة، وعمّا إذا كانت إزالة الركام ستنطلق من الأولويات الإنسانية، أي فتح الطرق وتأمين عودة السكان وانتشال من تبقّى من الضحايا تحت الأنقاض، أم ستتحوّل إلى سوق للتنافس على العقود قبل وضع تصوّر وطني شامل للإعمار. وإلى جانب ذلك، يثير ارتباط بعض المستثمرين المحتملين بدوائر قريبة من واشنطن تساؤلات عديدة، لا سيما أن الأخيرة تمسك بخيوط الترتيبات السياسية والأمنية والإدارية الخاصة بمستقبل القطاع.

تركيز إسرائيلي على «لواء رفح»: مسلسل الاغتيالات لا ينقطع

غزة - **يوسف فارس**

تُواصل إسرائيل استنزاف البنية القيادية لـ«كتائب القسام»، مستهدِفةً القيود التي يفرضها الواقع الإنساني والعملياتي في قطاع غزة على قدرة المقاومة على الردّ. واغتال جيش الاحتلال، في أحدث عملياته، قائد «لواء رفح»، سمير محمود أبو بونس (53 عاماً)، بثلاث غارات نفّذتها طائرات حربية في أثناء سيره على الأقدام في منطقة المواصي، غربي خان يونس. وبذلك، يكون العدو قد اغتال ثلاثة قادة تعاقبوا على قيادة اللواء خلال أشهر، وذلك في سياق حملة تطاول المستويات القيادية والعناصر الفاعلة في فصائل المقاومة، بمعزل عن اتفاق وقف إطلاق النار. وتولّى أبو يونس قيادة «لواء رفح» خلفاً لنائل أبو عبيد، الذي اغتالته إسرائيل منتصف أيلول الماضي، بعدما خلف الأخير محمد شبانة، القائد التاريخي للواء، والذي قتله الاحتلال إلى جانب محمد السنوار في أيار 2025.

ولم يقتصر استهداف القادة المتعاقبين على «لواء رفح»، بل شمل مختلف تشكيلات «القسام»؛ إذ اغتالت إسرائيل خلال الحرب قادة الصف الأول، ومن تولّوا مواقعهم لاحقاً، فضلاً عن مئات القادة الميدانيين من مستويات السرايا والفصائل، والعناصر الأمنية والعسكرية الفاعلة. ووسّع الاحتلال دائرة الاستهداف لتشمل المشاركين في عملية «طوفان الأقصى»، في السابع من تشرين الأول 2023، وحتى الأشخاص الذين يتّهمهم بالتخطيط لعمليات ضدّ قواته المنتشرة في مناطق «الخط الأصفر»، شرقي مدينة غزة. ويدرج جيش العدو، ذلك، تحت عنوان تقويض «البنية التحتية العسكرية»، من دون أن يقيّد عملياته باتفاق وقف إطلاق النار أو بالتفاهمات السياسية المتعلقة بمستقبل القطاع. ولم تؤدِّ المواقف المرنة التي أبدتها حركة «حماس» حيال تسليم السلاح أو حصره إلى وقف عمليات الاغتيال؛ إذ يواصل الاحتلال التعامل مع أيّ نشاط عسكري محتمل بوصفه مبرراً للاستهداف، وهو ما لا يُرجّح أن ينتهي حتى في حال تغيّرت الحكومة الإسرائيلية، أو نجح غادي آيزنكوت، رئيس «معسكر التغيير»، في تشكيل حكومة جديدة. وفي مقابل الاغتيالات والخروقات الإسرائيلية، امتنعت «القسام» وبقية فصائل المقاومة عن الردّ، تحسّباً لاستغلال الاحتلال أيّ تحرّك ميداني من جانبها لاستئناف حرب الإبادة التي يهدّد بالعودة إليها، الأمر الذي يجعلها تعضّ على الجرح وتفضّل تحمّل الاستنزاف في كوادرها -فضلاً عن أنها تحتاج أصلاً إلى وقت وإمكانات لترميم قدراتها-.

وكانت نعت «كتائب القسام»، أبو يونس، واصفةً إياه بأحد قادة الرعيل الأول الذين انضمّوا إلى صفوفها عام 1991. وأشارت إلى أنه أمضى أكثر من ثلاثة عقود في العمل العسكري، وتعرّض للاعتقال في سجون الاحتلال، وشارك في سلسلة هجمات ضدّ القوات الإسرائيلية، قبل أن يبرز دوره خلال «انتفاضة الأقصى» التي اندلعت أواخر عام 2000. وتدرّج أبو يونس في المواقع القيادية داخل «لواء رفح»، وقاد الكتيبة الغربية خلفاً لمحمود حمدان، الذي اغتالته إسرائيل إلى جانب يحيى السنوار في تشرين الأول 2024، قبل أن يتولّى قيادة اللواء خلفاً لأبو عبيد. وبحسب بيان «القسام»، شارك أبو يونس في التخطيط والإشراف على عملية «طوفان الأقصى»، وعقب وقف إطلاق النار، عمل على فكّ الحصار عن مقاومي رفح، بعدما

> **نعت «كتائب القسام»، أبو يونس، واصفةً إياه بأحد قادة الرعيل الأول الذين انضمّوا إلى صفوفها عام 1991**

رفض الاحتلال توفير ممرّ آمن لخروجهم؛ وهو خطّط لعمليات ميدانية نجح عبرها، في مناسبتين على الأقل، في إخراج مجموعات من المقاومين المحاصرين. كذلك، تتّهمه إسرائيل بقيادة «خلايا الظل» التي تولّت تأمين الأسرى الإسرائيليين في غزة. وكان قد نجا من محاولات اغتيال عدّة، قبل استهدافه الأخير في المواصي.

وبينما شيّع أهالي خان يونس، أبو يونس، احتشد سكان مخيم جباليا، شمال القطاع، في جنازة جماعية لـ70 شهيداً انتشلت طواقم الدفاع المدني جثامينهم من تحت أنقاض المنازل التي دمّرها الاحتلال خلال السنوات الثلاث الماضية. ونظّم الأهالي الجنازة السابعة من نوعها منذ وقف إطلاق النار، فيما يواصل الدفاع المدني البحث عن آلاف المفقودين تحت الركام. وبحسب إحصاءاته، لا تزال مئات الجثامين مدفونة تحت المنازل المدمّرة في مخيم جباليا، وفي مناطق «الخطّ الأصفر» التي يمنع الاحتلال الأهالي وطواقم الإنقاذ الوصول إليها وانتشال الضحايا. وفي حين تشير التقديرات إلى بقاء جثامين أكثر من سبعة آلاف شهيد تحت الأنقاض في مختلف مناطق القطاع، تكشف الجنازات الجماعية التي تتكرّر منذ وقف إطلاق النار حجم المأساة التي خلّفتها الحرب، والتي تأتي القيود الإسرائيلية على عمليات البحث عن المفقودين لتُضاعفها. وهكذا، لا يقتصر أثر استمرار انتشار قوات الاحتلال في مناطق «الخط الأصفر» على منع الأهالي من العودة إلى منازلهم وأراضيهم، بل يحرم عائلات الضحايا أيضاً من استعادة جثامين أبنائها ودفنهم.

تقرير

اكتمال الحشد العسكري الأميركي

توتر «هرمز» يتصاعد نحو الذروة

بعد فشل الجولة الأخيرة من الوساطة القطرية بين إيران والولايات المتحدة، استعادت الحركة الدبلوماسية نشاطها بزيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أمس، إلى إسلام آباد. وتأتي هذه الزيارة في ظلّ استمرار تصاعد التوتّر في مضيق هرمز، والذي رافق حلقاتِه الأخيرة دخولُ حاملة الطائرات الأميركية «تيودور روزفلت» نطاق مسؤولية «القيادة المركزية الأميركية». كما تجيء في ظلّ تزايد الضغوط الإسرائيلية على الإدارة الأميركية لاستئناف الحرب على إيران.

والتقى عراقجي نظيره الباكستاني، إسحق دار، وقائد الجيش الباكستاني، عاصم منير -الوسيط الرئيس بين إيران والولايات المتحدة-، كما شارك في اجتماع «منظمة التعاون الاقتصادي». وعبّر الوزير الإيراني عن ثقة بلاده «بباكستان كصديق عزيز وكدولة تبذل قصارى جهدها، ونحن راضون عن التعاون معها»، مضيفاً أن «باكستان تقوم بواجبها رغم أن القضية معقّدة للغاية». ومن جهته، اعتبر دار أن «الحوار هو سبيل معالجة القضايا ومنع التصعيد»، مؤكداً أن بلاده ستواصل جهودها الدبلوماسية لخفض التوتّر بين الولايات المتحدة وإيران، بدعم من دول المنطقة المشاركة في اجتماع «التعاون الاقتصادي». كذلك، سُجّل اتصال هاتفي بين عراقجي ونظيره الروسي، سيرغي لافروف؛ وأفادت وزارة الخارجية الروسية بأن الوزيرين «بحثا سبل حل الأزمة الحالية في الشرق الأوسط الناجمة عن العدوان الأميركي والإسرائيلي غير المبرّر ضد إيران».

في هذا الوقت، تواصلت العمليات الإيرانية المتزايدة ضدّ السفن والناقلات في مضيق هرمز؛ إذ نقل التلفزيون الإيراني عن العلاقات العامة للجيش القول إن النيران اشتعلت في ثلاث ناقلات نفط كانت تعبر في مسار غير مصرح به في المضيق، حيث اصطدمت بألغام بحرية، وذلك خلال مدة 24 ساعة، مؤكداً أن «مضيق هرمز مغلق رغم أكاذيب الرئيس الأميركي، وسيظلّ مغلقاً ما دامت إيران ترى ذلك ضرورياً». كما طلبت «العلاقات العامة» من «جميع السفن الإبحار في المسارات المصرّح بها والامتثال للوائح القوات المسلحة الإيرانية»، محذّرة «جميع شركات الشحن ومالكي

> **ترهب يدرس تجنّب توجيه ضربات جديدة ما لم تُنفذ تحركات مباشرة ضد المصالح الأميركية**

ناقلات النفط من السفر على طرق غير مصرح بها ومن إيقاف تشغيل أنظمة الملاحة». وبدورها، أعلنت «هيئة عمليات التجارة البحرية» البريطانية أنها تلقّت بلاغاً عن استهداف ناقلة نفط بمقذوف مجهول في «هرمز»، في حين أكد «الحرس الثوري الإيراني»، إسقاطه مسيّرة أميركية من طراز «إم كيو 170» ضمن الحرب الإلكترونية، وسيطرته عليها، في جزيرة قشم. وكان أعلن «الحرس» استهداف رادار أميركي في البحرين، في هجوم نفّذت وسائل الإعلام العبرية عن مسؤول أميركي قوله إنه «لم يُلحق أضراراً بالقوات الأميركية». وأشارت تلك الوسائل إلى أن وزارة الخارجية الأميركية حذّرت مواطنيها في البحرين من احتمال «وقوع هجمات حوثية ومحاولات إيرانية لاستهداف أهداف أميركية في المنطقة».

وإذ تزيد هذه الوقائع مخاطر وقوع احتكاك مباشر في منطقة تشهد توتراً أصلاً، جاء انضمام حاملة الطائرات الأميركية «تيودور روزفلت» إلى حاملتَين موجودتين في المنطقة، ليوسّع مروحة الخيارات العسكرية الأميركية، من دون أن يعني بالضرورة حتمية وقوع تصعيد جديد. وبحسب موقع «والا»، كانت الحاملة الثالثة متّجهة إلى الشرق الأوسط لتبديل إحدى الحاملتَين، إلا أن مصادر أميركية لم تستبعد «الإبقاء على المجموعات الثلاث إذا اقتضت الحاجة». ونقل الموقع عن مسؤولين أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يدرس تجنّب توجيه ضربات جديدة ما لم تنفّذ إيران أو «الحوثيون» تحرّكات مباشرة ضدّ المصالح الأميركية، فيما قال مسؤول أميركي آخر إن «تل أبيب تضغط على واشنطن للنظر في جولة أخرى من الضربات».

لكن «معهد دراسات الأمن القومي» أشار إلى أن جيش الاحتلال والمسؤولين الأمنيين «لا يرون ضرورة ملحّة لشن ضربة فورية على إيران». ونقل المعهد في المقابل تقديراً بأن «حزب الله قد ينخرط في القتال إذا استؤنفت الحرب، ويعاود استهداف بلدات شمال إسرائيل»، ما يضع احتمال اتساع المواجهة إلى الجبهة اللبنانية ضمن حسابات أيّ تصعيد جديد. وعلى أيّ حال، ورغم الدفع الإسرائيلي نحو الخيار العسكري، يبقى مسار التصعيد مرتبطاً بقرار إدارة ترامب -التي تفضّل إلى الآن سياسة الضغط- وبمدى قدرتها على احتواء الاحتكاكات في الخليج، من دون الانجرار إلى حرب جديدة واسعة.

(الأخبار)

نتنياهو يتلطّى خلف «حكومة الوحدة»

يختبر زعيم «معسكر التغيير»، غادي آيزنكوت، إمكان استمالة الأحزاب «الحريدية» عبر تسوية ملف التجنيد، بالتوازي مع محادثات متعثّرة بينه وبين «الليكود» بشأن «حكومة وحدة». وبينما لم يؤمّن المعسكر بعد أغلبية حاكمة ترفعه إلى رئاسة الحكومة، ينقسم حلفاؤه على عنوانَين: الشراكة مع بنيامين نتنياهو و/ أو الأحزاب العربية. وفي إطار تلك الاختبارات، تتواصل الاتصالات مع حزب «يهدوت هتوراه» الحريدي، في حين قال رئيس «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، إنه يعتقد أن «آيزنكوت يحرز تقدّماً جيداً»، معتبراً التفاهم مع «الحريديم» ضرورة لـ«إنهاء عهد نتنياهو وتجنّب انتخابات جديدة». وبعد تولّيه رئاسة «لجنة الخارجية والأمن» في «الكنيست»، أعلن أنه سيدفع نحو «قانون تجنيد يحظى بموافقة الجيش والحاخام دوف لاندو، ويصمد أمام المحكمة العليا».

أما اللقاء بين فريقَي التفاوض عن حزبَي «يشار» و«الليكود»، فنقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مصدر مطّلع أنه «لم يكن له أثر فعلي»، رغم الاتفاق على مواصلة المحادثات. وأفادت تقارير وسائل إعلام إسرائيلية باستمرار الخلاف على هوية رئيس الحكومة، من دون حسم خيار التناوب. وفي الإطار نفسه، جدّد نتنياهو دعوته إلى «حكومة وحدة»، متمسّكاً بالشراكة مع «الأحزاب الحريدية» في أي حكومة تتشكّل، وبالعمل معها على «تسوية وضع دارسي التوراة بقانون متّفق عليه». وفي المقابل، يرفض ليبرمان وزعيم «حزب الديموقراطيين» يائير غولان «حكومة الوحدة». وحذّر الأخير آيزنكوت من «تكرار تجربة بني غانتس مع نتنياهو»، متهماً رئيس الحكومة بخرق الوعود والاتفاقات، وداعياً إلى «حكومة تشارك فيها الأحزاب العربية، مع عدم اعتراضه على تعزيزها بحزب حريدي».

أما زعيم حزب «يباحد»، نفتالي بينيت، فيتجنّب إعلان «خطوط حمراء» تقيّد مفاوضات آيزنكوت مع «الحريديم» و«الأحزاب العربية»، لكنه تعهّد بإطلاع كتلته مسبقاً على أي «تفاهمات بشأن التجنيد أو التعاون مع نواب عرب». ونقلت وسائل إعلام عنه دعوته إلى «بحث حكومة الوحدة بجدّية إذا تعذّر الاتفاق مع الحريديم أو الأحزاب العربية». لكن «الليكود» اتهم آيزنكوت وحلفاءه بـ«محاولة إفشال حكومة الوحدة وتفضيل الأحزاب العربية على الشراكة معه»، فيما اعتبر معارضو نتنياهو أن «مهمة آيزنكوت تشكيل حكومة بديلة تنفّذ نتيجة الانتخابات». ورأى مسؤولون كبار في «معسكر التغيير»، بدوره، أن «فرص الوحدة معدومة»، واصفين ما جرى بأنه «محاولة انقلاب (على نتائج الانتخابات)».

(الأخبار)

على الغلاف

استعدادات لاقتحام جرف الصخر
الزيدي يدفع نحو الاقتتال الداخلي

تتسارع الأحداث في العراق، منذرةً بصدام بين حكومة علي الزيدي و«كتائب حزب الله»، سيكون، إن حصل، الأوّل من نوعه منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003. ويأتي ذلك بعد إصرار رئيس الحكومة على تطبيق إجراءات قاسية جرى التمهيد لها بإثارة ما عُرف بملف تهريب النفط في منطقة جرف الصخر جنوبي بغداد، لينتهي الانتقال إلى ملف نزع السلاح انطلاقاً من المنطقة ذاتها التي تعتبر معقلاً لـ«الكتائب»، وتحديد مهلة لإخلاء الأخيرة المنطقة، تنتهي عند الثامنة من مساء الجمعة المقبل.

وإذا لم تفلح الوساطات التي يقوم بها «الإطار التنسيقي»، ومضت الأحداث نحو الصدام، سيكون الزيدي قد كسر محرّم الاقتتال الشيعي - الشيعي، الذي أثر زعيم «التيار الوطني الشيعي» مقتدى الصدر، تجنّبه، قبل سنوات، ولو بثمن خروجه من العملية السياسية بأكملها، التي كانت شعبيته الواسعة تتيح له أخذ حصّة الأسد منها. وهكذا، فإن الزيدي الذي جاء إلى السلطة بتسوية مع الأميركيين، لم يكن ممكناً أن تتحقّق لولا موافقة القوى الشيعية -ومنها قوى المقاومة- التي تملك الكتلة الأكبر في البرلمان، يبدو أنه حسم خياره بالانحياز إلى المطالب الأميركية والخليجية، تحت عنوان التخويف من عقوبات أميركية لا قِبل للعراق بتحمّلها إذا لم يستجب لتلك المطالب. أمّا نبش قضية تهريب النفط في كردستان في هذا التوقيت، والحديث عن تنسيق مع سلطات الإقليم لدخول الجيش العراقي لمعالجة المسألة، فليس إلّا حول نية الأخير اقتحام جرف الصخر. وأفادت مصادر مطّلعة، «الأخبار»، بأن ثلاثة فقط من قادة «الإطار» أبدوا الزيدي في توجّهه، وأن زعيم منظمة «بدر»، هادي العامري، والأمين العام لـ«كتائب سيد الشهداء»، أبو الوِلاء الولائي، غادرا الاجتماع رافضَين إصرار رئيس الحكومة على دخول المنطقة، وأن الأخير غادر أيضاً بعد مشادات مع عدد من الحاضرين.

وفي إطار إجراءاتها التصعيدية أيضاً، عمدت الحكومة إلى حجب تطبيق «تلغرام»، متّهمةً قصائل المقاومة باستخدام منصّات وقنوات مقرّبة منها على التطبيق، لنشر بيانات وتحذيرات موجّهة إلى الحكومة ومسؤولين فيها. وسبق أن نشرت منصّات إعلامية مقرّبة من «كتائب حزب الله»، أمس، صوراً لمقاتلين وطائرات مسيّرة من طراز «FPV»، في استعراض لقدرات الوحدة المتخصّصة التي أعلنت «الكتائب» تجهيزها، يراد منه تأكيد الاستعداد للمواجهة. وكان أعلن المتحدث باسم الحكومة، حيدر العبودي، أن «القوات المسلحة ستدخل جرف الصخر، ومهلة خروج كتائب حزب الله حُدّدت»، مضيفاً أن «لجنة التحقيق رصدت تلاعباً في أنابيب النفط ووجود مصافٍ وخزّانات داخل جرف الصخر»، مهدّداً بأن «كلّ من يعرقل أداء قواتنا الأمنية في تهريب النفط سيكون في مواجهة القانون». كما قال إن «هناك إمكانية لدخول قوات الجيش إلى مناطق إقليم كردستان»، مضيفاً أنه «يتمّ التنسيق مع إقليم كردستان، وهناك مؤشّرات على التعاون معنا في تعقّب شبهات تهريب النفط».

وفي المقابل، اعتبرت «الكتائب» في بيان، أول من أمس، أنها تتعرّض لأكبر عملية ابتزاز للتخلّي عن سلاحها عبر تقارير ملفّقة. وأشارت إلى أنها دخلت في مفاوضات مع «الإطار التنسيقي» و«الحكومة»، متّهمةً الزيدي بأنه «نقض عهده». وأضافت أنها تواجه ضغوطاً من جهات إقليمية ومن الولايات المتحدة عبر حكومة الزيدي «التي تمارس أساليب تعسّفية لإدانتنا في ملفات مفتعلة». وشدّدت على أن «ملفّ جرف الصخر وسلاح المقاومة يجب أن يكونا خارج الصراع السياسي»،

> **تحديد مهلة لإخلاء «الكتائب» جرف الصخر الثامنة مساء الجمعة**

ولن نتزحزح عن هذا المبدأ»، لافتةً إلى أن «اللجنة الفنية التي دخلت جرف الصخر لم تجد أيّ تجاوز على أنابيب النفط المارة بها». وتابعت أن ما وثّقته اللجنة تمثّل في خزّانات وقود ومعمل بسيط لتحسين جودة الوقود الذي يتمّ تزويد العجلات والآليات العسكرية به، مبيّنةً أن الخزّانات مكشوفة وقريبة من طرق الزائرين والأجهزة الأمنية، وتبعد أكثر من 5 كيلومترات عن خطّ أنبوب النفط. وأعربت عن أملها في أن ينصف القضاء العراقي مَن طاولتهم العقوبات بعد تفنيد تقرير اللجنة للاتهامات.

(الأخبار)


تعزيزات امنية كبيرة تَفِد إلى جرف الصخر (من الويب)

مسارب تهريب النفط مفتوحة
كردستان خارج رقابة بغداد

آسليخانية - رسل الأمين

أعاد تقرير استخباراتي عراقي من 14 صفحة، نشرته وسائل إعلام السبت الماضي، فتح ملف النفط في إقليم كردستان والمخالفات التي تشوبه، وذلك بعدما تحدّث عن مسارَين لنقل النفط ومشتقّاته خارج القنوات الرسمية: الأول يبدأ من حقول شركة «نفط الشمال» في كركول، حيث تُنقل كميات مخصّصة وفق حصص رسمية إلى السليمانية، قبل تحويل جزء منها وتهريبه إلى دول مجاورة، فيما الثاني ينشّط شمالاً من حقول طاوكي وفيشخابور في دهوك إلى تركيا، عبر مستودعات وصهاريج، وصولاً إلى معبر إبراهيم الخليل. ويتّهم التقرير شبكات عاملة، بتسويق كمّيات خارج الإطار المعتمد لدى شركة تسويق النفط العراقية «سومو»، مشيراً إلى أن صور الأقمار الاصطناعية بين عامَي 2021 وصيف 2026، أظهرت توسّع ساحات تجميع الصهاريج والمنشآت على جانبَي الحدود. وبينما تتحرّك لجان التحقيق في كركول ومناطق أخرى، تبقى مسارات داخل الإقليم ومنافذه الحدودية موضع اتهامات، في ظلّ غياب منظومة اتحادية معلنة لترقيم الحركة الميدانية على الإنتاج والنقل والتسويق.

وتتفاوت التقديرات المتداولة بشأن حجم النفط الذي يغادر الإقليم براً، وبحسب ما بيّنَه خبير الطاقة، صباح المندلاوي، في حديث إلى «الأخبار»، فإن عمليات التهريب والتسرب المنظّم قد تطاول ما بين 30 و50 ألف برميل يومياً يُنقّل على الفترات، عبر منافذ غير رسمية، ومسارات في كركول ومناطق التماس في السليمانية وديالى. ويرى أن الخطر لا يقتصر على خسارة الإيرادات، بل يتّصل بإعادة تكرير الخام أو خلطه وتغيير هويته، بما قد يعرّض العراق لمخاطر العقوبات الثانوية. ويشير المندلاوي إلى أن بعض الشركات والحقول تعمل بمعزل عن منظومة رقابة اتحادية مكتملة، وأن غياب البيانات الموحّدة يفتح المجال أمام حصص غير واضحة ومعاملات موازية، لا تظهر في حسابات «سومو» أو وزارة النفط. ويطالب بإخضاع العقود والشركات لتدقيق شامل، وربط الصهاريج بنظام تتبّع إلكتروني، ومراقبة المنافذ والمسارات الحدودية بالتنسيق بين بغداد وأربيل.

> **مطالبات كردية بالتعامل مع التهريب في الإقليم بالطريقة نفسها التي يتمّ التعامل بها مع جرف الصخر**

وترسم بيانات «إدارة معلومات الطاقة» الأميركية صورة أوسع عن تجارة النفط بالصهاريج؛ إذ تُظهر أن تجّاراً ومشترين محليين نقلوا خاماً وزيت وقود من الإقليم إلى تركيا خلال عامَي 2023 و2024، وأن بعض التقارير قدّرت الصادرات البرية بما يصل إلى 200 ألف برميل يومياً في 2024. ولا تفصل القضية عن خريطة الحقول والشركات المنتِجة؛ فالإنتاج في الإقليم يتوزّع على حقول ومناطق رئيسة، بينها طاوكي، وفيشخابور، وشيخان، وآتروش، وسرسنك، وخرمالة، وتعمل فيها شركات أجنبية بموجب عقود مع حكومة الإقليم. وقدّرت بيانات منشورة، في أيلول 2025، الإنتاج بنحو 285 ألف برميل يومياً، قبل أن تعلن وزارة الثروات الطبيعية في كردستان، في تشرين الأول الماضي، أن الإنتاج الحالي يقارب 255 ألفاً، استناداً إلى تقييم «وود ماكنزي» المتعاقدة مع وزارة النفط الاتحادية. وبحسب الوزارة نفسها، فإن 42 ممثّلاً عن وزارة النفط الاتحادية يشرفون على صادرات الإقليم إلى تركيا، وإن عمليات التصدير تُدار عبر شركة «نفط الشمال»، بالتنسيق مع «سومو»، وإن عائدات الشحنات المسوّقة عبر الشركة تُحوّل إلى الخزينة الاتحادية.

لكن السياسي الكردي، كوران فتحي، يؤكد لـ«الأخبار»، أن الرقابة الاتحادية داخل الإقليم «شبه معدومة»، مبيّناً أن دخول القوّات الاتحادية أو نصب سيطرات في المناطق الحدودية لا يتمّ من دون اتفاق مسبق مع سلطات الإقليم، حيث تتولّى «البيشمركة» والأجهزة الأمنية الكردية إدارة الملف الأمني. ويعتبر أن أيّ رقابة فاعلة تحتاج إلى تنسيق سياسي وأمني يتيح للجهات الاتحادية العمل ميدانياً، لا الاكتفاء بالبيانات والتفاهمات.

أمّا القيادي في تيار «الموقف الوطني» الكردي المعارض، سامان علي، فيرى أن بغداد تجامل أحزاب السلطة في الإقليم، وأن الحكومة الاتحادية عاجزة عن فرض إجراءات رقابية، مستشهداً بالفوارق القائمة في أسعار المشتقّات بين الإقليم وبقية المحافظات.

وفي الـ11 من الشهر الجاري، وجّه رئيس مجلس النواب العراقي، هيبت الحلبوسي، بتشكيل لجنة نيابية مؤقتة لمتابعة تقرير التهريب، شملت في نطاق عملها كركول، والإقليم، وجرف الصخر، كما وصلت لجنة حكومية إلى كركول، في الـ16 منه، للتحقيق في المسارات المشتبه بها. غير أن جدّية هذه اللجان تبقى مرهونةً بقدرتها على نشر نتائج قابلة للتحقّق، وتحديد الكميات والمسؤوليات، وفرض رقابة متساوية على كلّ الحقول والمنافذ، بعيداً من الانتقائية السياسية. ويذهب السياسي الكردي المستقل، ديدار هافال، أبعد من ذلك، متحدّثاً حكومة على الزيدي في أن تفتح ملفات شبكات تهريب المشتقّات النفطية من الإقليم إلى تركيا وأفغانستان وسوريا، والتي يتّهم زعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، مسعود بارزاني، وأفراداً من عائلته، وقيادات في الإقليم، بالإشراف عليها، عبر قوات «البيشمركة» و«الأسايش». ويشير هافال، في منشور على منصات التواصل الاجتماعي، إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تتّخذ خطوات جدية للمحاكمة هذه الشبكات، معتبراً أن التحقيق في تهريب المشتقات في منطقة جرف الصخر، من دون إرسال لجان مماثلة إلى أربيل والسليمانية، يكشف ازدواجية في التعامل مع الملف. ويطالب الزيدي بإقالة أو اعتقال مَن ثبتت مسؤوليتهم عن هذه العمليات وإحالتهم إلى القضاء، على غرار الإجراءات المتّخذة في جرف الصخر.

تقرير


عناصر من قوات صنعاء عند مضيق باب المندب (من الويب)

الرياض نحو إعادة هيكلة الفصائل
قوات صنعاء تنتشر على البحر العربي وخليج عدن

صنعاء - رشيد الحداد

استكملت قوات صنعاء انتشارها في المناطق الساحلية المطلّة على البحر العربي وخليج عدن، والتي تمتدّ من جنوب باب المندب إلى رأس عمران الواقعة في إطار محافظة عدن. وأفادت مصادر ميدانية في جبهة المضاربة غربي لحج بأن تلك القوات باتت تنتشر في مناطق ذو باب، والحريقية، وسقيا، ورأس العارة والميناء الخاص بها، وخور عميرة التي دخلتها من دون اشتباكات، على امتداد نحو 100 كيلومتر. كما قامت بتسيير دوريات بحرية في المياه المحلية والإقليمية الواقعة على خطوط الملاحة الدولية في خليج عدن. ويأتي ذلك في وقت كشفت فيه مصادر عسكرية مطلعة في صنعاء، لـ«الأخبار»، استيلاء قوات صنعاء على عشرات الآليات العسكرية الأميركية الحديثة خلال المعركة، لا سيما في مديرية المضاربة ورأس العارة، وفي معسكر «خرز» في منطقة خور عميرة. وكانت عرضت «أنصار الله» صوراً لصناديق ذخائر عُثر عليها في مواقع للفصائل التابعة للسعودية، مقدّمة من «الوكالة الأميركية للتنمية» وعليها شعار الوكالة.

وفي السياق، أكد عضو المكتب السياسي للحركة، حزام الأسد، في منشور على منصة «إكس»، أن قوات صنعاء «اغتنمت كميات كبيرة من الأسلحة الأميركية في ذوباب، وباتت تمتلك ترسانة عسكرية حديثة وضخمة من الأسلحة والمعدّات الأميركية الصنع، ولا سيما في مجالَي المدرعات والمدفعية، بعد أن أنفقت عليها الخزينة السعودية عشرات مليارات الدولارات». وفي حين قدّر مراقبون ما خسرته السعودية في صحراء ذوباب وباب المندب من آليات ومدرّعات وعتاد، بأضعاف ما خسره العراق خلال انسحابه من الكويت في «أم المعارك» عام 1990، تحدّثت مصادر جنوبية عن خسارة 100 قاطرة تحمل مدرّعات حديثة، وأكثر من 200 آلية عسكرية أميركية من أنواع «أوشكوش إم إيه تي في» و«نافيستار ماكس برو»، ومدرّعات «بي إم إيه إي كايمان»، و«هامفي إم 1151»، فضلاً عن عدد كبير من مدافع «جهنم» الحديثة. وأثار ظهور مدرّعات أميركية تحت سيطرة قوات صنعاء، وأخرى محروقة بالعشرات على جبهات غربي لحج، غضب القائم بالأعمال الأميركي في اليمن، نيل هوب، الذي ظهر في مقطع فيديو نشرته السفارة، يهاجم من وصفهم بـ«الحوثيين الإرهابيين»، وهو ما يؤكد أن الخسارة في باب المندب لم تكن سعودية فقط، بل أميركية أيضاً.

في هذا الوقت، وبالتزامن مع إطاحة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بقائد القوات المشتركة في اليمن، فهد السلمان، عقب انتكاسة باب المندب، وتكليف رئيس هيئة الأركان السعودية، فياض بن حامد الرويلي، خلفاً له، كشفت مصادر جنوبية مطلعة عن انسحاب عدد من الضباط السعوديين من مدينة عدن، وأن الرياض وجّهت باستدعاء قائد «الوية العمالقة»، عبد الرحمن المحرمي، وقيادة «المنطقة العسكرية الرابعة» في عدن، وقيادة «قوات درع الوطن»، وقيادة «الدعم والإسناد»، التي انسحبت من جبهات باب المندب، إلى المملكة، وأن بعض القيادات تحاول التهرّب من الاستجابة للاستدعاء، خشية اعتقالها. وفي الإطار نفسه، كشف ناشطون سعوديون عن توجّه لإعادة ترتيب «المجلس الرئاسي» والحكومة في عدن. وقال عضو «لجنة الإعلام الرقمي السعودي»، محمد الدويش، نقلاً عن مصادر، إن تحرّكات بدأت، منذ الأحد الماضي، تتعلّق بتشكيل سلطة جديدة في جنوب اليمن، مضيفاً أن الترتيبات تتضمّن حلّ السلطة الحالية بشكلها «الرئاسي» والحكومي، وإنشاء مجلس عسكري بإشراف سعودي مباشر، مشيراً إلى أن التحرّكات حالياً تركّز على اختيار شخصية عسكرية لتولي قيادة المرحلة المقبلة. وأوضح الدويش أن الترتيبات تشمل أيضاً تجميع الفصائل اليمنية الموالية للسعودية كافة تحت غرفة عمليات واحدة، في إشارة إلى حلّ التشكيلات الحالية. إلى ذلك، جدّدت قوات صنعاء عملياتها في العمق السعودي، مستهدفةً منشآت تابعة لشركة «أرامكو»، ومطار «الملك خالد»، ومركز «الملك عبدالله المالي»، في الرياض. وأكد المتحدث باسم «التحالف»، تركي المالكي، تعرّض عدة مناطق في المملكة لهجمات جديدة، ولا سيما الرياض والمنطقة الشرقية.

تقرير

عودة الليرة إلى مستويات ما قبل السقوط
«الانفتاح» لا يُطعم السوريين

عامر علي

بعد نحو عامَين على سقوط النظام السابق، عادت الليرة السورية لتسجّل أسعاراً تقارب ما بلغته قبيل السقوط؛ إذ وصل سعر صرف الدولار في السوق الموازية إلى نحو 15 ألف ليرة قديمة (150 ليرة جديدة)، رغم رفع جميع العقوبات التي كانت مفروضة على البلاد. ومن شأن ذلك أن يفاقم صعوبة الأوضاع المعيشية، لا سيما في ظلّ استمرار العجز عن تدوير عجلة الاستثمارات المليارية الطموحة، التي تمّ الإعلان عنها خلال مراسم توقيع متكرّرة لاتفاقيات استثمارية مع جهات خليجية عديدة. واللافت في تدهور قيمة العملة، أنه جاء بعد حزمة كبيرة من التغييرات الجوهرية في بنية الاقتصاد، شملت التخلّي عن قطاعات حكومية عديدة، وصرف عشرات آلاف الموظفين من وظائفهم -ما حرم الآف الأسر من مصدر دخلها الوحيد-، إلى جانب رفع الدعم عن مواد أساسية، أبرزها الخبز وبعض أنواع المحروقات. وتُظهر مقارنة أسعار هذه المواد بما كانت عليه حينها (الأسعار الحرّة غير المدعومة) ارتفاعاً يراوح بين 40 و60%، انعكس مباشرة على أسعار بقية السلع، بفعل ارتفاع أجور الشحن وكلف التصنيع وغيرها. ويأتي هذا التدهور أيضاً بعد سيطرة السلطات الانتقالية على جميع منابع النفط التي كانت في قبضة «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، في مفارقة دفعت كثيرين إلى التساؤل عن أسبابه، ووصلت إلى منابر الجوامع التي شهدت خطباً تنتقد سياسات السلطات، وتقارن الأوضاع الحالية بما كانت عليه في عهد النظام السابق.

كذلك، بدا لافتاً اتّساع الهوّة بين سعر السوق الموازية والسعر الرسمي الذي يحدّده «مصرف سوريا» المركزي، والبالغ 12250 ليرة قديمة (بعد حذف صفرَين من العملة في الليرة الجديدة)، بفارق يبلغ نحو 22%. ويبدو هذا الفارق أكبر ممّا كان عليه حين بلغ سعر الصرف 15 ألف ليرة في عهد النظام السابق؛ إذ كان «المركزي» وقتذاك يحدّد السعر الرسمي بنحو 13600 ليرة، الأمر الذي يعكس، في مجمله، ارتفاع الضغوط على الليرة واستمرار نزيف مخزون العملة الصعبة، رغم رفع جميع العقوبات التي كانت تخنق الاقتصاد -بما فيها عقوبات «قيصر» الأميركية الأكثر تأثيراً، والعقوبات الأوروبية وغيرها-. ومع غياب دراسات جدّية تفسّر التدهور المستمرّ في سعر الصرف، تكشف بعض المؤشرات أسباباً يمكن اعتبارها جوهرية، أبرزها العجز عن جذب الاستثمارات اللازمة لتحريك السوق وخلق فرص عمل، إلى جانب العجز التجاري الكبير الناتج من عمليات الاستيراد غير المنضبطة، والتي يُقابلها ضعف في عمليات التصدير.

وفي هذا السياق، نشرت الباحثة الاقتصادية رشا سيروب، عبر حسابها على «فايسبوك»، أرقاماً أولية قالت إنها استقتها من قاعدة بيانات «التجارة الدولية» التابعة للأمم المتحدة و«المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء»، أظهرت تجاوز العجز التجاري السوري 6,7 مليارات دولار عام 2025، بما يستنزف نحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي، علماً أن هذه الأرقام لا تشمل التهريب والتجارة غير المسجّلة. وبحسب المعطيات نفسها، تصدّرت تركيا قائمة الدول المصدّرة إلى سوريا بنحو 3,4 مليارات دولار، مقابل نحو 235 مليون دولار من الواردات التركية من سوريا، ما خلق عجزاً مع تركيا وحدها يقارب 3,2 مليارات دولار. وتلتها الإمارات بصادرات بلغت نحو 1,2 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة 83 مليون دولار، بعجز يقارب 1,1 مليار دولار. وفي المجمل، بلغت قيمة المستوردات السورية نحو 8,6 مليارات دولار، مقابل صادرات بقيمة 972 مليون دولار، وهو ما يفسّر جزءاً من المشهد الاقتصادي المتدهور.

ويأتي ذلك رغم إعلان السعودية وقطر حزمة واسعة من الاستثمارات والمساعدات لسوريا، تُقدّر قيمتها الإجمالية بأكثر من 30 مليار دولار، معظمها مشاريع طويلة الأجل لم يبدأ تنفيذ معظمها على أرض الواقع. وتشمل هذه الحزمة نحو 16 مليار دولار من الاتفاقيات والمشاريع الاستثمارية السعودية، فضلاً عن قروض ميسّرة بقيمة 403 ملايين دولار، ومنحة نفطية قدرها 1,65 مليون برميل تُقدّر قيمتها وعوائدها بنحو 120 مليون دولار. أمّا الاستثمارات التي تقودها شركات قطرية، فتراوح قيمتها بين 14 و14,3 مليار دولار، وتتوزّع أساساً على مشاريع الكهرباء وتطوير مطار دمشق والاستثمار الزراعي والغذائي، إلى جانب أكثر من 760 مليون دولار لدعم قطاع الكهرباء. كما قدّمت الرياض والدوحة 89 مليون دولار للمساهمة في تمويل رواتب العاملين في القطاع العام، وسدّدتا متأخرات سوريا لدى «البنك الدولي»، البالغة 15,5 مليون دولار. إزاء ذلك، يمكن النظر إلى تدهور الليرة، بعد مدة من التحسّن -غذّتها عوامل عدّة، من بينها عوامل نفسية مرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد السوق ورفع العقوبات، وتراجع مؤقت في الطلب على الدولار، وتوقّع تدفّق المساعدات، وتغيّر حركة التجارة والتحويلات-، باعتباره مؤشراً على عمق الأزمة الاقتصادية التي تعيشها سوريا. وتنعكس هذه الأزمة مباشرة على حياة السوريين، الذين تفيد آخر الإحصاءات الأممية بأن أكثر من 90% منهم يعيشون تحت خط الفقر، في وقت لم تنجح فيه الوعود الاستثمارية المتلاحقة، حتى الآن، في تحسين ظروفهم، وإنّما تحوّلت، مع مرور الوقت، إلى مجرّد مادة دعائية لا أكثر.

على الموقع
التصعيد يمحو آثر المفاوضات
روسيا - أوكرانيا: احتدام حرب البنى التحتية

حريات

كشف أرشيف مسرّب لشركة استخبارات سويسرية عن مشروع مراقبة رقمية نُفّذ لصالح الإمارات، وشمل جمع بيانات أكثر من 11 ألف مستخدم لفايسبوك، ورصد نقرات «الإعجاب» لتصنيف ميولهم السياسية. تحقيق نشره موقع «دروب سايت» يضيء على أدوات الرقابة الرقمية وتتبّع النشاط السياسي، في ظلّ تشديد القيود على حرية التعبير

الإمارات: «الأخ الأكبر» يراقب حتى «اللايكات»!

علي سرور

لم تتغنَّ الإمارات العربية المتحدة يوماً بوصفها حارساً لحرية التعبير عن الرأي أو واحة للديمقراطية. لكنّ وقائع أخيرة تشير إلى تفوّق السلطات الإماراتية على نفسها في مجال التضييق والرقابة بما يتجاوز الأساليب التقليدية. إذ كشف تقرير حديث مبني على أرشيف شركة استخبارات سويسرية مُسرَّب، عن انخراط الإمارات منذ أعوام طويلة في ملاحقة أنشطة المستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعي. وأظهر التقرير الصادم استعانة أبوظبي بالشركة الخاصة للتجسّس على أكثر من عشرة آلاف مقيم على أراضيها، من خلال تتبّع أنشطة حساباتهم ورصد نقرات «الإعجاب» التي يضعونها على فايسبوك. أخرج الأرشيف إلى العلن كواليس الممارسات التي يتّبعها حكّام الإمارات لتشديد الخناق على الحرّيات السياسية والشخصية في البلاد، كما أبرزَ تطوّر أدواتها لتطال حتّى أصغر تفاصيل أنشطة الأشخاص في فضاء الخوارزميات. وتُضاف الانكشافات الجديدة إلى مسار متكامل انتهجته السلطات الإماراتية، لا سيّما هذا العام، لتحويل وسائل التواصل الاجتماعي من واحة مفتوحة لتبادل آراء وأحاديث وصور، إلى بيئة مُغلقة لا يدخل إليها سوى المحتوى المُنقّح من أي «اجتهادات» سياسية تُخالف أهواء البلاط.

«الإعجاب» يودي إلى السجن

في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) الفائت، نشر موقع «دروب سايت» التقرير الذي يتضمّن معلومات مستمَدة من أرشيف مسرّب لشركة «الب سيرفيسز»، وهي شركة استخبارات خاصّة تتخذ من مدينة جنيفا السويسرية مقرّاً لها. وفقاً للتقرير، أسفرت عملية رصد وسائل التواصل الاجتماعي عن إنشاء بيانات تضمّ أكثر من 11300 سجل لمستخدمي فايسبوك المقيمين في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك أسماؤهم وأماكن سكنهم ووظائفهم ومعلومات شخصية أخرى. وكانت صحيفة «ميديابارت» الفرنسية أوّل من حصل على أرشيف المشروع الذي حمل اسم «أرنيكا 2» وسلّمته إلى «اتحاد الصحافيين الاستقصائيين الأوروبيين». وسبق أن نشر «دروب سايت» تقريراً آخر عن عمل «ألب سيرفيسز» لصالح الإمارات في حملة تشويه ممنهجة تطال المسلمين في الولايات المتحدة الأميركية. ووفق التقرير، انطلقت نواة مشروع «أرنيكا 2» في منتصف عام 2017، بالتزامن مع تصاعد المواجهة بين الإمارات وقطر التي شملت حصاراً خليجياً على الدوحة آنذاك. حينها، حذّر المدعي العام في أبوظبي من أنّ الأشخاص الذين يعبّرون عن تعاطفهم مع قطر أو يعترضون على الإجراءات الحكومية ضدّها سيواجهون عقوبة تصل إلى 15 عاماً في السجن. بعد شهر واحد على هذا التحذير، بدأت الأعمال الأولية على المشروع مع شركة «ألب سيرفيسز» لتحديد «التهديدات» السياسية داخل الإمارات. إضافة إلى ذلك، عرضت الشركة السويسرية المساعدة في استهداف المؤيدين المزعومين لـ «جماعة الإخوان المسلمين» التي تُشكّل هاجساً لرئيس البلاد، محمد بن زايد. وعرضت الشركة السويسرية خططها في وثيقة أعدّتها لأبوظبي تحت عنوان «استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد المؤيدين لسياسات معادية في نطاق سلطتكم القضائية».

ومن خلال فريق من «محلّلي الاستخبارات على وسائل التواصل الاجتماعي»، صنّفت «ألب سيرفيسز» نحو 1000 من المقيمين في الإمارات كـ «مؤيدين» لـ «جماعة الإخوان المسلمين»، مدّعية أنّ من بينهم أشخاص يعملون في شرطة دبي وشرطة أبوظبي والأجهزة الأمنية الرسمية. ولم تُقدّم الشركة أي أدلّة تثبت ادعاءاتها سوى الإعجابات التي أبدوها على منشورات أو أخبار على فايسبوك. وبدا أنّ الشركة السويسرية تعاملت مع هذا البحث باعتباره عملاً تمهيدياً للترويج عن خدماتها لأبوظبي للتعمّق أكثر في ملاحقة المستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعي. وكتب ممثل عن الشركة رسالة إلى الإمارات بتاريخ آب (أغسطس) 2017 يقول فيها: «على الرغم من أننا نمتلك بالفعل بعض النتائج الأولية الخام، فإنّه في حال كان الموضوع يهمكم، يمكننا إجراء تحليل شامل».

> إنشاء بيانات تضمّ أكثر من 11300 سجل لمستخدمي فايسبوك

ونقل موقع «دروب سايت» عن الأكاديمي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في كلية الدراسات الأمنية في «كينغز كوليدج» في لندن، أندرياس كريغ، أنّه يصعب تحديد ما حدث لهؤلاء الأفراد البالغ عددهم 11300، لكن بالنظر إلى سجلّ الجهاز الأمني الإماراتي «فإنني أشعر بقلق بالغ إزاء العواقب المحتملة». وأضاف كريغ أنّ الإمارات تمتلك جهاز أمن داخلياً واسع النطاق يعتمد على المراقبة الرقمية وجمع المعلومات الاستخباراتية والتصنيف السياسي. لذلك يعدّ الهدف الرئيسي للمشروع اكتشافَ أي شكل من أشكال التعبئة السياسية خارج سيطرة الدولة ودرءَها مسبقاً.

لكن دائرة الاستهداف في مشروع الرقابة والملاحقة تجاوزت العناوين التي كشفها الأرشيف المسرّب لتطال شخصيات ومنظمات منخرطة في مجال حقوق الإنسان، من بينها، الناشط الإماراتي البارز في هذا المجال، أحمد منصور. اعتُقل الأخير في آذار (مارس) 2017 قبل أشهر قليلة من بدء مشروع «أرنيكا 2»، وبعد ذلك بعام حُكم عليه بالسجن لعشر سنوات بسبب منشورات على فايسبوك وتويتر («إكس» حالياً) دعا فيها إلى الإصلاح السياسي في البلاد.

«سري للغاية»

من جهة أخرى، شمل المشروع مراجعة وتتبّع صفحات إعلامية لمنصات ووسائل إعلام. في هذا السياق، تضمّنت وثيقة مؤرخة في 28 آب (أغسطس) 2017 وموسومة بعبارة «طلب العميل»، قائمة بعشر صفحات على فايسبوك لإخضاعها للتحقيق والرصد. وكانت ثلاث من هذه المنصات، وهي «عربي21» و«رصد» و«العربي الجديد»، قد وردت أيضاً في قائمة المطالب التي وجّهتها السعودية والإمارات والبحرين ومصر إلى قطر في حزيران (يونيو) من العام نفسه، بهدف إغلاقها إلى جانب شبكة «الجزيرة» ووسائل إعلام أخرى. ووفق وثائق الأرشيف، استعانت «ألب سيرفيسز» بجزء من مشروع الرصد بشركة تُدعى «توتال تراست إنفستيغيشنز» ومقرّها العاصمة الرومانية بوخارست. وأرسل ليونيل بادال، وهو موظف في الشركة السويسرية، روابط للبحث مطالباً بأسماء المستخدمين ومعلومات عن حساباتهم من الشركة الرومانية، مشدداً في ختام الرسالة على أنّ الطلب «سري للغاية كما هي الحال دائماً». ولاحقاً أحال بادال المراسلات إلى رئيس «ألب سيرفيسز»، ماريو بريرو، مشيراً إلى أنّ القوائم تندرج ضمن مواد مشروع «أرنيكا 2».

ويكشف الأرشيف أنّ جهة الاتصال الإماراتية مع شركة «ألب سيرفيس» كان حينها ماثار حميد النيادي، ويشغل حالياً منصب سفير الإمارات العربية المتحدة لدى الكويت. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2017، تلقى النيادي عرضاً من شركة الاستخبارات السويسرية يحدد فيها كلفة تحليل عشر صفحات على فايسبوك وجمهورها بنحو 60 ألف دولار أميركي. وتُظهر السجلات الداخلية لـ «ألب سيرفيسز» إرسال فاتورة بهذا المبلغ إلى شركة «أرياف للدراسات والبحوث» في أبوظبي بعد حوالي شهرين.

يأتي نشر الأرشيف المُسرّب بعد توسّع عمليات الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي الذي تفرضه السلطات الإماراتية. وخلال العام الحالي، ارتفعت سياسة الملاحقة لتصل إلى مستوى فرض التعتيم الشامل. منذ انطلاق الحرب الأميركية – الإسرائيلية على إيران في 28 شباط (فبراير)، وما تبعها من ضربات إيرانية متلاحقة على القواعد والمطارات العسكرية في دول الخليج، بدت هذه الدول بلا حيلة بعد تضعضع الخطط العسكرية الأميركية وفشلها في حماية ثكناتها والأهداف الحيوية. بذلك، أفرزت الوضعية السياسية والعسكرية واقعاً إعلامياً وشعبياً عكّر الصورة التي حرصت أنظمة الحكم الملكية على ترسيخها، بوصفها أنظمة تحيط نفسها بهالة من القوة والاستقرار وشبكة العلاقات المتينة مع الغرب، لا سيّما تلك التي تجمعها مع واشنطن.

في مواجهة ذلك، اختارت السلطات في الإمارات، شنّ حرب إعلامية لإسكات ضجيج الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي. ولم تنحصر عمليات الرقابة بمتابعة الآراء المتملقة أو المعارضة للمغامرة العسكرية الكبرى، بل وصلت حتّى إلى منع تصوير أو إعادة نشر أي من الأشرطة على أراضيها من خلال استحداث قوانين تُجرّم هذه الأفعال. ولمع نجم الإمارات العربية المتحدة كدولة رائدة في مجال كتم الأصوات على وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة غير مسبوقة. وسخّرت لهذا الهدف شبكة علاقاتها السياسية والتجارية، ومن بينها مصالحها المشتركة مع مالك منصّة «إكس»، إيلون ماسك، لمنع إيصال منشورات أجنبية («غير مرغوبة») إلى داخل الفضاء الرقمي الإماراتي. كما دفعت أبوظبي بناشطين ومؤثرين بارزين لبناء سردية إعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي بأنّ الحياة في «جنّة دبي» لم تتأثر رغم مئات المسيّرات والصواريخ البالستية الإيرانية.

الجدير بالذكر أنّ وثائق «أرنيكا 2» تعود إلى نحو ثمانية أعوام، وتأتي بعد اشتداد الخناق على حريّة التعبير في الإمارات لا سيّما بعد عام 2012، حين أقرّت السلطات الإماراتية قانوناً للجرائم الإلكترونية يحظر فعلياً انتقاد المسؤولين والدعوة إلى الإصلاح السياسية ولاقى امتعاض منظمة «هيومن رايتس ووتش» التي وصفته بمحاولة لمنع «حتّى أكثر الانتقادات اعتدالاً». منذ ذلك الحين، يتزايد تضييق السلطات على الناشطين وارتفعت عمليات الاعتقال والسجن بسبب المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي لتُصبح ممارسة معتادة في الإمارات.



يحدث في دمشق الآن

نجمة البورنو (المعتزلة) تُشعل سوريا الجديدة

من نجمة أفلام إباحية سابقة إلى صحافي إسرائيلي، ويهود سوريين، وفلسطينيين من أراضي 48، تتنوّع هويات الوافدين إلى سوريا للمرة الأولى بعد سقوط نظام الأسد. زيارات أثارت الترحيب والجدل والاعتراض، وكشفت عن تحوّلات في سياسة الحدود ومعايير الدخول، وسط تساؤلات عن هوية المسموح لهم بعبورها، والاعتبارات التي تحكم قرارات السلطات الجديدة

مروة جردي

بعد سنوات طويلة من الحرب وتعقيدات السفر إليها، تحولت سوريا، منذ الأسابيع الأولى لسقوط نظام بشار الأسد، إلى وجهة تثير فضول كثيرين. ظهرت مقاطع فيديو وصور لأشخاص من خلفيات وقصص متنوعة وجنسيات مختلفة، يحتفلون أو يعلنون وصولهم إلى الأراضي السورية للمرة الأولى.

وبينما حملت بعض هذه القصص مشاعر فرح ورضى، ولا سيما تلك المتعلقة بمعارضين سياسيين حُرموا من دخول بلادهم لسنوات طويلة بسبب مواقفهم من نظام الأسد، ارتبطت قصص أخرى بتغيّر القواعد والظروف التي كانت تحول دون دخول أشخاص إلى سوريا. فمن هم هؤلاء؟ وما الذي دفعهم إلى زيارتها للمرة الأولى؟

الإباحية تطرق أبواب تدمر

لطالما كان المحتوى الإباحي مادةً للسخرية والتندر في سوريا، خصوصاً مع إعلان وزارة الإعلام في عهد النظام السابق خلال فترة تولّي عماد سارة الوزارة، حجب المواقع التي تقدّم هذا النوع من المحتوى، إلى جانب تداول تقارير عن ارتفاع معدلات زيارة هذه المواقع في العالم العربي.

عاد الموضوع إلى الواجهة لاحقاً مع الإعلان عن أنطونيو سليمان، بوصفه أول ممثل أفلام إباحية سوري، وهو من السوريين الذين لجأوا إلى ألمانيا خلال سنوات الحرب. لكن هذه المرة، تصدّر الموضوع نقاشات السوريين على منصات التواصل الاجتماعي بعد انتشار صور لأمارنا ميللر، نجمة الأفلام الإباحية السابقة والحائزة جائزة أفضل ممثلة إباحية عام 2017، خلال زيارتها تدمر، المدينة الأثرية في البادية السورية.

طالب متابعون عضو مجلس الشعب السوري عبد الله غنوم بالتحرك لمساءلة وزارة الثقافة بشأن دخول ميللر وتنظيم جولتها، علماً أن غنوم كان قد أعلن عن إطلاق حملة لملاحقة أصحاب مقاطع البث التي وصفها بـ«الهابطة» على «تيك توك». جاء ذلك بعدما نشرت ميللر على حسابها مقطع فيديو يظهر وزير الثقافة السوري ياسين صالح وهو يتحدث معها، وإلى جانبه وفد رسمي. وكان مقطع آخر قد نُشر سابقاً من دون إظهار هوية ميللر أو صورتها، وقُدّم على أنه يوثّق حواراً بين الوزير وسياح أجانب في تدمر.

يذكر أن ميللر كانت قد أعلنت عن اعتزالها العمل في صناعة الأفلام الإباحية، واتجهت لاحقاً إلى نشر محتوى يتناول السفر والروحانيات. وفي آذار (مارس) 2026، صدر لها كتاب بعنوان «ما وراء الخريطة»، يتناول السفر والسياحة والفلسفة.

الشام بين إسرائيليين ويهود

لا تتناول هذه الفقرة التوغلات الإسرائيلية في الجنوب السوري، ولا الطقوس التي يمارسها جنود الاحتلال في قطنا في ريف دمشق، من إطلاق للمزامير خلال الساعات الماضية، وإنما تتوقف عند مسألة أخرى تتمثل في «السماح لشخصيات إسرائيلية بدخول الأراضي السورية». كان أول هؤلاء الصحافي الإسرائيلي إيتاي أنغل، الذي نشر عبر منصة «اكس» صورة له من أحد مقاهي دمشق. كما ظهر في مقطع فيديو يتجوّل في المساجد والشوارع والمرافق الحكومية والعسكرية، قائلاً «لا أصدّق أنني كإسرائيلي أتجوّل الآن هنا». وأثار ظهوره اعتراضات واسعة داخل سوريا.

في المقابل، حظيت عودة يهود سوريين لزيارة مسقط رأسهم باهتمام وترحيب لدى قطاعات من السوريين، وإن شاب ذلك بعض الحذر. وقد وصل إلى دمشق عدد من الوفود اليهودية القادمة من الولايات المتحدة الأميركية، في زيارات تُعد الأولى من نوعها منذ مغادرة أفراد من هذه الجاليات سوريا خلال تسعينيات القرن الماضي. وضمت الوفود رجال دين يهوداً، من بينهم الحاخام موشيه كلاين ورجل الأعمال دوف بليخ، اللذان أدّيا صلوات في الكنيس المركزي، قبل التوجه إلى المقبرة اليهودية لزيارة قبر الحاخام حاييم فيتال، أحد أبرز أعلام الحاخامات في القرن السادس عشر. تلت ذلك زيارات لوفود أخرى من أبناء الجالية اليهودية التي كانت تقطن أحد أحياء دمشق القديمة، أعلن بعض أفرادها عن إطلاق مشاريع ومؤسسات ثقافية.


نجمة الأفلام الإباحية السابقة أمارنا ميللر في تدمر

كوميديا فلسطين 48 السوداء

لا تنطوي قصص الدخول إلى سوريا على جوانب سلبية أو مثيرة للجدل فقط، إذ شهدت البلاد أيضاً وصول فلسطينيين من عرب 48، بعدما كانت القوانين السورية تمنع دخولهم، كما تمنع دخول كل من سبق له زيارة الأراضي المحتلة، باعتبار ذلك شكلاً من أشكال التطبيع الذي كانت دمشق ترفضه، من دون تمييز بين من اختار التطبيع ومن فرضت عليه ظروفه المرور عبر القنوات الإسرائيلية. واستقبلت دمشق أخيراً الكوميدي الفلسطيني المقدسي علاء أبو دياب. وسبق لأبو دياب أن تناول هذه المفارقة بسخرية في أحد منشوراته على فايسبوك، قائلاً إن «الإثبات الرسمي الوحيد على كونه هو، وأهل القدس، فلسطينيين، هو شهادة التوجيهي، الثانوية العامة». أما بقية الأوراق الرسمية التي يحملها المقدسي، فهي إما إسرائيلية أو

> نشرت ميللر على حسابها فيديو مع وزير الثقافة السوري ياسين صالح

أردنية، ولا يمنح أي منها المقدسي جنسية فلسطينية، ولا يضمن له أي منها استقراراً معيشياً أو شعوراً بالثبات.

تجدر الإشارة إلى أن حالات الدخول المذكورة سبقتها موافقات أمنية، في ظل إجراء أقرّته السلطات السورية الجديدة ويشترط الحصول على موافقة مسبقة لدخول الأجانب إلى البلاد، مع إلغاء هذا الشرط بالنسبة إلى حاملي الجنسيتين الأميركية والبريطانية، بعد شكاوى من أميركيين مُنعوا من الدخول.

وبذلك، لم تكن هذه الزيارات حالات دخول استثنائية أو تجاوزاً للإجراءات المعمول بها، بل جرت بموجب موافقات أمنية مسبقة، ما يعني أنّ السلطات السورية كانت على علم بهويات الزائرين والوثائق التي يحملونها وطبيعة أعمالهم، قبل أن تمنحهم الإذن بالدخول. أمر يجعل هذه الزيارات جزءاً من سياسة السلطات الجديدة في إدارة الحدود، وليست مجرد وقائع فردية متفرقة.

على الشاشة

«الرقص مع النجوم»: حلبة... صراخ!

زكية الديراني

كان يمكن أن تكون انطلاقة برنامج «الرقص مع النجوم»، النسخة العربية من Dancing with the Stars، الذي بثّ أول من أمس على قناة MTV، متكاملة، لولا صراخ مقدّمته جيسيكا عازار، الذي طغى على الموسيقى وأداء المشتركين. فقد افتتحت قناة ميشال المر رسمياً برمجتها الخريفية، التي تأخرت نحو شهرين، لتعيد عرض «الرقص مع النجوم»، الذي تقاسمت تقديمه جيسيكا عازار وأنطوان سعادة، وجمع نجوماً من مختلف المجالات الفنية والرياضية. عاد البرنامج إلى الأضواء بعد غياب دام قرابة تسع سنوات، ليكشف المشتركون عن مواهبهم في أداء الرقص الشرقي والغربي. لكن صراخ جيسيكا كان الحدث الأبرز أمام الكاميرا، ليتساءل المشاهد: هل نحن أمام حلبة مصارعة أم حلبة رقص؟

جرعة فنية وسط زحمة السياسة

أشعلت عودة البرنامج الترفيهي حماسة الجمهور لمتابعة عمل يقوم على استعراض الملابس والحركة والتمايل أمام الكاميرا ولجنة التحكيم. كما جذب البرنامج انتباه المشاهد الذي وجد نفسه، خلال الأشهر الماضية، غارقاً في الحوارات السياسية، وسط أخبار عودة الحرب وقراءات المحللين السياسيين السوداوية.

مقابل عشرات البرامج السياسية على المحطات اللبنانية، خرج «الرقص مع النجوم» ليطعّم البرمجة بنكهة فنية، تعرف قناة MTV كيف تقدّمها في وجبة «شهية» من حيث الديكور والإضاءة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

هكذا، رُفعت ستارة «الرقص مع النجوم» على وقع أغنية فيروز «لبنان الأخضر». تمايل المدرّبون وسط استوديو ضخم زيّنته الإضاءة القوية والديكورات المتناغمة مع أجواء الرقص. تحوّلت الأغنية الوطنية إلى لوحة راقصة، وأطلّت جيسيكا وأنطوان للتعريف بالمشتركين ولجنة التحكيم. لكن حضور الثنائي كان الحلقة الأضعف، وأعاد إلى الذاكرة الكيمياء التي جمعت مقدّمَي البرنامج السابقين وسام بريدي وكارلا حداد.

لكن عودة «الرقص مع النجوم» لم تحظ بالزخم نفسه الذي رافق المواسم السابقة. فقد تزامن إطلاق البرنامج مع إعلان قناة MTV، نهاية الأسبوع الماضي، توقف بثّها على شبكة Cablevision. وجاء القرار بعد فشل المفاوضات التجارية والمالية بين المحطة والشركة، في خلاف وصل إلى أعتاب القضاء.

وأصدرت القناة التي يديرها ميشال المر بياناً أكدت فيه أنها صاحبة قرار وقف البث، قائلةً «نحن مَن طلب وقف إعادة بثّ MTV على الشبكة، وتتحمّل مسؤولية القرار. لم نطلب زيادة قرش على فاتورتكم، بل طالبنا بعد رفض Cablevision ببدل منصف تدفعه الشركة من اشتراكات تجبيها لقاء المحتوى الذي ننتجه ونتحمّل كلفته». ولفتت القناة إلى إمكان متابعة برمجة MTV مجاناً عبر كابل الحيّ، وتطبيقها وموقعها الإلكتروني، و«عرب سات»، و«منصة شاهد»، و«منصة +TV».

وقد حرمت هذه الخطوة شريحة من المشاهدين من متابعة البرنامج عبر شبكة Cablevision، فيما انتقل التفاعل إلى الفضاء الافتراضي.

هناك، انشغل الجمهور بالتعليق على أداء المشتركين: ورد الخال، وستيفاني عطالله، ووسام فارس، وماريو باسيل، وجينيفر عازار، ومیا علاوي، وتامر نجم، وإيلي مشنتف، وآرز زهر الدين، ومايا رعيدي، وغابيل خوري، وميلاد رخّال، وبيريت واكد. وأجمعت تعليقات على أن البرنامج يؤكد أن الفرح يليق باللبنانيين، حتى وإن جاء عبر البرامج الفنية.

في المقابل، لا يمكن الحكم على أداء النجوم المشتركين من الحلقة الأولى، إذ طغى التوتر على إطلالاتهم، وإن برع الممثلون في إخفائه أمام الكاميرا. لكن، في المحصّلة، بقي السؤال الأكثر تداولاً: كيف سيطر نجوم «تيك توك» على قائمة مشتركي «الرقص مع النجوم»، رغم تقديم بعضهم محتوى سطحياً لا يُعوّل عليه؟

(الرقص مع النجوم» كل أحد (20:40) مباشرة على قناة mtv



الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 17 تشرين الثاني 2026 العدد 5929

مقاطعة

«قاطع قاوم» لأليساندرو سافينا

الفن ليس غطاءً لتطبيع الإبادة



دعت مبادرة «قاطع قاوم – لبنان» أليساندرو سافينا إلى التوقف عن إحياء الحفلات في الكيان الصهيوني، مطالبةً منظّمي حفلته المرتقبة في «كازينو لبنان» بتحمّل مسؤولياتهم الثقافية والأخلاقية، ورفض تحويل الفن إلى وسيلة لتطبيع الاحتلال وجرائمه. ويستعدّ الفنان الإيطالي لإحياء حفلة على خشبة مسرح «كازينو لبنان» في 13 شباط (فبراير) 2027، عشية عيد الحب، فيما تتجدّد الدعوات إلى مقاطعته بسبب استمراره في تقديم عروض فنية في فلسطين المحتلة، رغم حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة والاعتداءات المتواصلة على لبنان.

وفي بيان بعنوان «إن غنّيت للبنانيين في عيد الحب 2027، فليكن صوتك معهم لا مع جرائم إسرائيل»، انتقدت مبادرة «قاطع قاوم – لبنان» استمرار سافينا في إحياء الحفلات داخل الكيان الصهيوني، معتبرةً أن هذه الممارسات تتناقض مع مسؤولية الفنانين الأخلاقية، وتسهم في تطبيع الاستعمار الاستيطاني والجرائم الإسرائيلية.

وأشارت المبادرة إلى أن سافينا سبق أن أحيا حفلة في لبنان عام 2017، حين وجّه إليه ناشطو «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان» رسالة تطالبه بمقاطعة الاحتلال وعدم المساهمة في تلميع صورته ثقافياً. إلا أنه واصل تقديم عروضه في مدن فلسطينية محتلة، من بينها حفلات في تشرين الأول (أكتوبر) 2024، وأيار (مايو) 2025، وتشرين الأول (أكتوبر) 2026.

ورفضت المبادرة التذرّع بحياد الفن أو الفصل بين الموسيقى والسياسة، مؤكدةً أن إحياء الحفلات في الكيان الصهيوني، في ظل الإبادة الجماعية في غزة والعدوان والتوسّع الاستعماري على الأراضي اللبنانية، لا يمكن اعتباره نشاطاً فنياً منفصلاً عن سياقه السياسي والأخلاقي. ورأت أن الاستمرار في هذه العروض يسهم في تطبيع نظام الاحتلال، ولا سيما بعدما اتّسعت حركة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني، بما فيها الاحتجاجات الشعبية في إيطاليا.

ووجّهت المبادرة مطالبها إلى شركتَي 2U2C وStar System، المنظّمتين للحفلة، داعيةً إياهما إلى الالتزام بمعايير استقدام الفنانين الأجانب التي سبق أن أبلغتهما بها في مناسبات عدّة. وتقوم هذه المعايير على دعم الفنانين المنحازين إلى الحقوق الإنسانية، ورفض منح المنصّات لمن يسهمون، عبر نشاطهم الفني، في تطبيع المشروع الاستعماري الإسرائيلي.

كذلك، طالبت إدارة «كازينو لبنان» بتحمّل مسؤوليتها الثقافية والأخلاقية، وعدم توفير مساحة لفنانين تعتبر المبادرة أن ممارساتهم تسهم في تلميع صورة الاحتلال، خصوصاً بعد ما تكبّده لبنان من ضحايا ودمار جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية.

وتوجّهت المبادرة مباشرةً إلى سافينا، داعيةً إياه إلى مراجعة خياراته الفنية والالتحاق بالفنانين الذين يرفضون المشاركة في تطبيع الاحتلال والإبادة. وشدّدت على أن المقاطعة الثقافية تشكّل أداة ضغط سلمية لمواجهة الاستعمار والتوسّع والعدوان، وأن المسؤولية الأخلاقية للفنان لا تنتهي عند حدود خشبة المسرح.

(الأخبار)

على بالي



أسعد أبو خليك

استخدامُ الإسلام في السياسة قديم قِدم الخلافة الإسلاميّة. هي الاستعانة بالدين لكسْب المشروعية السياسيّة ولتسويغ السياسات، وأحياناً جرائم الحاكم. في العصر الحديث، أحدثت الثورة المصريّة انقلاباً في دَور الإسلام، والإسلام كان خادماً للنظام، في كلّ الحقبات ما خلا تلك التي تمرّد فيها مسلمون أو حركات إسلاميّة. الثورة المصريّة كانت تجربة في ضخّ مفهوم تقدّمي للدين في الدولة وعبر المؤسّسات الدينيّة مثل الأزهر. يومها أصبحت النسويّة (نسق منها) سياسة للدولة، حتى إنّ الأكاديميّة المصريّة، ميرفت حاتم، تحدّثت عن «نسويّة الدولة». الأزهر انفتح وقبِلَ للمرّة الأولى تدريس المذهب الجعفري كمذهب من المذاهب الإسلاميّة. أصبح الدين يسراً لا عسراً. هالَ ذلك أنظمة الخليج وقام النظام السعودي عبر أجهزته بتكفير عبد الناصر (ما تزال أغلفة صحف تحمل عنوان «عبد الناصر كافر بالإجماع» موجودة عبر «غوغل»). أبرز الخليج إسلاماً محافظاً متزمّتاً معادياً للنسويّة في مقابل ثورة عبد الناصر. الغرب وافق خصوصاً لأنّ رجعيّة إسلام الخليج والإخوان عدّت الشيوعيّة والاشتراكيّة كفراً. أصبح هؤلاء أدوات في الحملة الأميركيّة العالميّة لمحاربة الشيوعية والتقدميّة. مفكّرو الإخوان وقادتها أصبحوا مستشارين في عواصم الخليج وأسهموا ليس فقط في وضْع المناهج التعليميّة بل في صياغة مواد الدستور (مثل دَور حسن الترابي في الدستور الإماراتي، وهذا الدور بات منسيّاً). والإسلام الخليجي والإخواني والسلفي كان مفيداً للغرب في ناحية أخرى: فرْض الحجاب عنده أهم بكثير من تحرير فلسطين. والإسلام الرجعي هذا أدان عبد الناصر لأنّه لم يطلق الرصاص يوميّاً ضدّ إسرائيل بالرغم من أنّهم هادنوا إسرائيل ورفعوا شعارات الجهاد فقط لإحراج النظام الناصري أو الأنظمة البعثيّة. وعندما وصل الإسلام الرجعي إلى الحُكم: في ليبيا وسوريا ومصر والعراق والمغرب (جزئيّاً في البلدَين الأخيرَين): وجدنا أنّ إسلامهم إسلامٌ صهيونيٌّ للغاية. نتانياهو يرفع السمّاعة ويتّصل بأحمد الشرع والأخير يُصغي بكلّ احترام للأوامر التي ترِده. لم تَصِح الأمة الإسلاميّة: وإسلاماه. أمّا إسلام حماس: فنصفه السنوار ونصفه الآخر عبر خالد مشعل على خطى «فتح». وعندما استخدم النظام الإيراني الإسلام ضدّ إسرائيل، ثار فقهاء الأمّة معترضين.

المفكرة

«ساعدوا روميو» لإعادة فتح «فضاء المدينة»



■ في محاولة لجمع الدعم اللازم لاستكمال أعمال ترميم مسرح «فضاء المدينة» وإعادة فتح أبوابه أمام الفنانين والعروض، تُنظّم حفلة موسيقية راقصة تحت شعار «ساعدوا روميو يفتح مسرح فضاء المدينة لجوليت ولكل الفنانين»، مساء الخميس 19 تشرين الثاني (نوفمبر)، في «تِلت 33» في الحمرا.

تسعى المبادرة إلى تحويل الأمسية إلى مساحة للقاء والاحتفال، وفي الوقت نفسه جمع التبرعات التي تسهم في استكمال ترميم المسرح وإعادة الحياة إليه، ليكون مجدداً فضاءً يستقبل الفنانين ويتيح لهم تقديم أعمالهم. وتحمل الدعوة طابعاً احتفالياً، مستعيدةً حكاية روميو وجولييت في عنوانها، مع دعوة الجمهور إلى المشاركة في دعم مساحة ثقافية وفنية.

وتتضمن الأمسية عروضاً موسيقية يقدّمها DJ Lary وDJ Magz، إلى جانب فقرات خاصة تشارك فيها الراقصتان نعيمة يزبك وPsychoopole، فضلاً عن مفاجآت أخرى.

«أمسية جمع تبرّعات لفضاء المدينة»: الخميس 19 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 8:30 مساءً - «تِلت 33» (الحمرا). للاستعلام: 71/432954

«تليد» تفتح باب المتاحف والذاكرة

■ من يملك حق رواية التاريخ، وتحديد ما يستحق أن يُحفظ وما ينبغي أن يُستبعد من الذاكرة العامة؟ وكيف تتحوّل المتاحف من مؤسسات لحماية التراث وصون ذاكرة الشعوب إلى أدوات لإنتاج الروايات المهيمنة، ولا سيما في السياقات الاستعمارية؟ أسئلة تطرحها «الشبكة الوطنية لحماية المكتبات والأرشيفات والإرث الثقافي في لبنان» (تليد)، خلال لقاء بعنوان «المتاحف والصراع على الذاكرة والهوية»، يُعقد يوم الجمعة 20 تشرين الثاني (نوفمبر)، في متحف «بيت بيروت».

ينطلق اللقاء من النظر إلى المتاحف بوصفها مؤسسات تؤدي دوراً في تشكيل الذاكرة الجماعية وإنتاج المعرفة وصياغة الروايات التي تتكوّن من خلالها تصورات المجتمعات عن ماضيها وحاضرها. ويحضر السياق الفلسطيني واللبناني في صلب النقاش، من خلال التطرّق



إلى دور المتاحف الصهيونية في إنتاج خطاب الإبادة، وما تعرّضت له المتاحف والأرشيفات والمؤسسات الثقافية الفلسطينية واللبنانية من استهداف خلال الإبادة الجماعية في غزة والحروب الإسرائيلية على لبنان، ولا سيما في الجنوب.

يشارك في اللقاء الباحث والكاتب أحمد مفيد، المتخصص في تاريخ الفن وإدارة المتاحف، الذي يهتم بتاريخ الفن الفلسطيني والذاكرة البصرية والسرديات المرتبطة بالاستعمار. كما تقدّم الباحثة الفلسطينية رينا الخطيب، طالبة الماجستير في الجامعة الأميركية في بيروت، مداخلة بعنوان «ما لا يمحوه الركام: الذاكرة الفلسطينية في مواجهة الإبادة». ومن جنوب لبنان، يشارك الفنان والمسرحي والأستاذ الجامعي منير كسرواني، في حوار بعنوان «حين يصبح التراث شاهداً: متاحف جبل عامل في مواجهة المحو».

«المتاحف والصراع على الذاكرة والهوية»: الجمعة 20 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 5:00 مساءً - «بيت بيروت» (السوديكو). للاستعلام: 03/887909

أفلام دعماً لطلاب «اللبنانية»

■ بالتعاون مع جمعية «السبيل» و«نادي لكل الناس»، يقدم «نادي السينما» مساحةً لطلاب الجامعة اللبنانية لعرض تجاربهم السينمائية، يوم الثلاثاء 24 تشرين الثاني (نوفمبر)، في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» في منطقة مونو. يعرض خلال الأمسية فيلمان قصيران بعنوان «هدنة» و«عسل»، على أن يلي العرض حوار مع المخرجين.

يتناول فيلم «هدنة» لبيا عيد، حكاية يوسف، الذي يعاني من الميسوفونيا، وهي حالة ترتبط بحساسية شديدة تجاه أصوات معينة. يجد يوسف عزاءه في صندوق موسيقي يرافقه خلال طقس يومي يمارسه وسط الطبيعة، حيث يشكّل هذا الصندوق ملاذاً من الأصوات التي تثقل حياته. لكن مع تفاقم حالته، تبدأ الأحداث بكشف ذكريات مؤلمة وعلاقة عاطفية عميقة تربطه بالصندوق، الذي يتحوّل إلى مصدر راحته الوحيد.

أما فيلم «عسل» لمادلين حنا، فيروي حكاية ابن نحّال يعود إلى منزله بعد خمسة عشر عاماً أمضاها في السجن. وخلال تنقّله في أماكن مألوفة لم تعد كما كانت، تستعيد الذاكرة تفاصيل الماضي، فيما يجد نفسه أمام آثار اختياراته وما تبقّى من حياته. يتتبع الفيلم رحلة العودة ومواجهة الماضي، من خلال علاقة الشخصية بالمكان والذكريات التي يحملها.

«عرض أفلام قصيرة لطلاب الجامعة اللبنانية»: الثلاثاء 24 تشرين الثاني (نوفمبر) - الساعة 7:00 مساءً - «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو). للاستعلام: 01/664647



الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com